الأمم المتحدة A/51/PV.46

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٤٦
الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عروة (السودان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة

السيد بومانيس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر اليوم في التقرير والاضافة الملحقة به اللذين قدمهما الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/50/47 و Add.1)، واللذين يتضمنان ١٥ مقترحا للاصلاح تقدمت بها الدول الأعضاء، بالإضافة الى وصف التدابير التي سبق أن اعتمدها مجلس الأمن لتحسين أساليب وإجراءات عمله. وتشكل الوثيقتان معا ملخصا مفيدا جدا للحالة الراهنة للمناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

وإن رئيس الفريق العامل، الرئيس فريتاس دو أمارال، وبخاصة نائبي الرئيس، السيد بريتنستين والسيد جاياناما، يستحقون عرفاننا العميق على قيادتهم للفريق العامل التي اتسمت بالكفاءة والصبر والمثابرة.

ومع أن لمبادرات إصلاح مجلس الأمن تاريخا طويلا موازيا لتاريخ الأمم المتحدة نفسها، فإن الجهد الحالي لاصلاح مجلس الأمن جاء نتيجة لانتهاء الحرب الباردة.

لقد أحرز الفريق العامل تقدما محدودا الى حد ما خلال السنوات الثلاث التي انقضت منذ إنشائه. وخلال الدورة الخمسين للجمعية العامة أكد الفريق العامل من جديد على الاتفاق المبدئي الذي تم التوصل إليه في الدورة السابقة وهو وجوب توسيع مجلس الأمن. ووافق الفريق أيضا على الأسباب التي تجعل التوسيع ضروريا. وظل التباين في الآراء بشأن مسائل أخرى قائما، مثل حجم وتكوين المجلس وحق النقض.

ويعتقد وفد لاتفيا أن هناك مسؤولية جماعية تقع على عاتق الدول الأعضاء لاستكشاف جميع الإمكانيات من أجل استخدام الاتفاق الجزئي الحالي للتوصل الى توافق في الآراء. وعندما يستأنف الفريق أعماله في السنة القادمة ربما يكون الوقت

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86656
9686656

قد حان للبدء في مناقشة منهجية للإجراء اللازم لتنفيذ الإصلاح، لأن إمكانيات المناقشة بشأن المواضيع الخلافية، كما نرى، قد استنفذت أساسا أثناء الدورة السابقة.

وهناك احتمال إجرائي يبدو واعدا في نظر وفد بلدنا وهو إجراء طويل الأجل متعدد المراحل لتوسيع وتغيير تكوين مجلس الأمن. فعلى سبيل المثال، يمكن للفريق أن يستكشف إجراء لا يؤدي الى إحداث أية تغييرات بالنسبة لحق النقض خلال المرحلة الأولى من التوسيع، ولكنه يستجيب للحالة الجديدة التي أوجدها العدد الكبير من الدول، الصغيرة في معظمها، التي انضمت مؤخرا الى الأمم المتحدة.

وينبغي إبداء ملاحظتين فيما يتعلق بمقترح الإصلاح التدريجي. أولا، من المسلم به عموما أن نهجا طويل الأمد ومتعدد المراحل هو نهج عملي عندما يتعلق الأمر بمسائل خلافية ومعقدة أخرى، مثل، نزع السلاح النووي العام. ثانيا، من أجل التوصل الى توافق في الآراء من الأساسي جدا خلال المرحلة الأولى ألا يكون على الدول الأعضاء تقديم التزامات دائمة ولا رجعة فيها بشأن المسائل الخلافية - تكوين مجلس الأمن، واستخدام حق النقض، وكذلك الحجم النهائي للمجلس.

ويود وفدي أيضا أن يسترعي انتباه الجمعية العامة الى حقيقة أن انتهاء الحرب الباردة أدى الى زيادة في عدد الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الشرقية. بيد أن عدد المقاعد المخصصة للمجموعة في كثير من هيئات الأمم المتحدة لم يتغير. وفي هذا الصدد، نؤيد وجهة نظر وفد أوكرانيا القائلة:

> "ينبغي لأي توسيع لمجلس الأمن أن يأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لمجموعة دول أوروبا الشرقية التي زاد عدد أعضائها الى أكثر من الضعف في السنوات الأخيرة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٤٤، ص ٣)

ويتقدم وفدي بمقترحاته المتواضعة كي تنظر فيها الوفود الأخرى نظرة جادة وهو على استعداد للتعاون معها.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أشيد بالسفير برايتنستاين، ممثل فنلندا والسفير جاياناما، ممثل تايلند على جهودهما الدؤوبة على رأس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. فقد مكنت مثابرتهما الفريق من التغلب على العديد من الصعوبات التي واجهته خلال السنة الماضية وتقديم تقرير إلينا يختلف من حيث الجوهر عن التقارير السابقة.

وأود أيضا أن أؤيد البيان الذي أدلى به سفير كولومبيا باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

ويشدد التقرير على أن المناقشات التي جرت خلال هذا العام أتاحت الفرصة لفهم وتوضيح للمسائل المعروضة على الفريق بصورة أفضل. ومن الواضح أيضا أنه تم التوصل الى اتفاق بشأن العديد من النقاط، بيد أنه ما زالت هناك خلافات كبيرة بشأن نقاط أخرى.

وفي الحقيقة، أن هناك اتفاقا على ضرورة إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن في ضوء الزيادة الكبيرة التي طرأت على عضوية المنظمة، وبخاصة من البلدان النامية، لجعله هيئة أكثر تمثيلا. وهناك أيضا حاجة إلى إعادة النظر في أداء المجلس لوظائفه وأساليب عمله لجعلها أكثر فعالية وأكثر شفافية. وهناك اتفاق أيضا على المبادئ التي ينبغي أن تسترشد بها عملية الإصلاح، وهي المساواة في السيادة بين الدول، والتمثيل الجغرافي العادل والمساهمة في صون السلم والأمن الدوليين. وبالإضافة الى تلك المبادئ هناك أيضا المبادئ المتمثلة في الديمقراطية والشرعية والفعالية والشفافية.

غير أن هناك أيضا اتجاها لدى الأغلبية يرفض أي زيادة في عضوية مجلس الأمن تستبعد بلدان عدم الانحياز. ويرى هذا الاتجاه أنه إذا لم يكن هناك اتفاق بشأن عضوية الفئات الأخرى، فيجب أن تؤثر الزيادة على الأعضاء غير الدائمين فقط. ولكن لنتحاشى الوقوع في أي لبس: فهذا لا يعني أن هناك اتجاها غالبا يؤيد الزيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين فقط، بل يعني فقط أنه إذا كانت الزيادة في عدد الأعضاء الدائمين تشمل البلدان المتقدمة النمو فقط، فهذه الزيادة ستكون غير مقبولة.

وبالطبع تبقى الخلافات، وتتعلق بصورة خاصة بالمسألة الأساسية المتمثلة في حق النقض. وهنا أيضا توجد أغلبية ترى أنه إذا لم يلغ حق النقض فيجب على الأقل تنظيمه بطريقة تحد من استعماله.

وينوه التقرير بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالجزء الثاني من الإصلاح أي أساليب عمل المجلس. فبناء على الحاح الفريق، اتخذ مجلس الأمن بعض التدابير لتحسين الشفافية في عمله. بيد أنه لجعل تلك التدابير فعالة لا بد من إضفاء الطابع المؤسسي عليها ودعمها بخطوات أخرى أكثر جرأة. وقدمت مقترحات من جانب حركة بلدان عدم الانحياز والجمهورية التشيكية والأرجنتين ونيوزيلندا. ونأمل من الفريق عندما يستأنف عمله أن يولي تلك المقترحات كل الاهتمام الواجب.

وتشهد النوعية الرفيعة للمناقشات ومساهمات مختلف الدول على أن الأفكار بعد ثلاث سنوات من المداولات المكثفة والمتعمقة أصبحت ناضجة. ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان للتحرك نحو مرحلة جديدة، مرحلة ترجمة الأفكار الى حقائق ملموسة.

ومع أن التقرير، نتيجة لما نعتبره مراعاة مبالغا فيها - على الأقل - للتوازن، يعطي نفس الوزن لجميع المقترحات المقدمة خلال فترة عمل الفريق، فنحن نرى أن من بينها ما هو جدير باهتمام خاص. وأشير بذلك الى فكرة تناوب المقاعد الإقليمية الدائمة. فهذا المقترح نال ليس فحسب تأييد البلدان التي تبنته والبلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، التي تستخدمه بوصفه أساسا للمطالبة بمقعدين دائمين لأفريقيا، بل حظي أيضا بتأييد بلدان أخرى كثيرة. وهو مصدر المقترحات الأخرى التي لها الاتجاه نفسه، مما يعطيه نطاقا أكثر عمومية يؤثر على مناطق أخرى. ويعتقد كثيرون بأن الاقتراح يهيئ فرصة حقيقية لمشاركة البلدان النامية، لأول مرة، في ناد كان حتى الآن مقفلا أمامها.

ولئن كنا نؤيد حصول ألمانيا واليابان على العضوية الدائمة في مجلس الأمن، بالنظر الى أهميتهما الاقتصادية والسياسية، فنحن نعتقد أن أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، الممثلة تمثيلا ناقصا في المجلس، ينبغي إعطاؤها مقاعد في نفس الفئة وكذلك في فئة المقاعد غير الدائمة. وهذا هو السبب الحقيقي وراء عملية الإصلاح بأسرها.

والذين يعارضون أي زيادة في عدد الأعضاء الدائمين يرون أن ذلك سيكون بمثابة مد نطاق امتيازات العضوية الدائمة. ولكن ألسنا بالدعوة الى المحافظة على الوضع القائم نحاول إدامة اختلال التوازن القائم في المجلس على حساب البلدان النامية؟

يبدو لنا أن مفهوم مناوبة التمثيل الإقليمي الدائم، كما صاغته تونس خلال الثلاث سنوات الماضية، أفضل ما يستجيب لحقائق عالمنا الجديدة، التي تتسم بظهور تجمعات إقليمية. ويشجع ميثاق الأمم المتحدة ذاته الجهود الإقليمية في سياق التسوية السلمية للنزاعات. وعلينا ألا ننسى أن مجلس الأمن يعمل باسم أعضاء الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، يجب على أعضاء مجلس الأمن أن يأخذوا بعين الاعتبار، في قراراتهم، الصالح العام. ونعتقد أن هذا الصالح العام يمكن أن يتحقق على نحو أفضل بالصيغة التي ندعو اليها. فنظام الانتخابات الدورية للأعضاء الدائمين الذي سينشئه هذا الاقتراح - أن تختار المنطقة أولا المرشح وبعد ذلك توافق عليه الجمعية العامة - سيجعل قرارات المجلس أقل اعتمادا على المصالح الوطنية البحتة لأولئك الأعضاء. وبالنظر الى الأمام نظرة أبعد،

ينبغي أن يعين جميع الأعضاء الدائمين كل من جانب منطقته وأن تنتخبهم الجمعية العامة.

ومن الصعب علينا أن نتصور نظاما أكثر ديمقراطية، يشمل مشاركة الجميع، دون أي نوع من التمييز. وأن نهجنا يمثل مرحلة هامة في تحقيق الهدف النهائي، الذي سيظل إنشاء مجلس أمن يكون تمثيليا وديمقراطيا بصورة كاملة.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، أود أن أقدم تهاني الى رئيس الجمعية العامة، السفير غزالي، على توليه مؤخرا رئاسة الفريق العامل المفتوح العضوية. وأود أيضا أن أشيد إشادة كبيرة بنائبي رئيسه، السفير برينستاين ممثل فنلندا والسفير جاياناما ممثل تايلند، على التزامهما الراسخ وقيادتهما الملهمة طوال السنة.

لقد انخرط أعضاء الأمم المتحدة كلهم، طيلة الثلاث سنوات الأخيرة، في عملية تحليل للذات، بحثا عن كيفية جعل الأمم المتحدة أكثر قوة وفعالية، وأقوى استجابة للبيئة الدولية الجديدة التي نشأت بعد انتهاء الحرب الباردة. وإن إصلاح مجلس الأمن، وهو واحد من أهم البنود على جدول الأعمال الهادفة الى تعزيز الأمم المتحدة، أمر حيوي في هذا السياق بالنسبة لقدرة المنظمة على البقاء على المدى الطويل.

وقد اكتسبت الأمم المتحدة، بانتهاء الحرب الباردة، أهمية مركزية بوصفها المؤسسة الدولية الوحيدة الأهم التي تملك إمكانية متابعة أهداف السلم والرخاء المتعالقة والمترابطة في جميع أنحاء العالم. وقد أخذت البلدان في مختلف أنحاء العالم على نحو متزايد تتطلع من أجل ضمان أمنها إلى الأمم المتحدة - وخاصة الى مجلس الأمن - بعد تفكك الهيكل الثنائي القطبية الذي كانت تتسم به العلاقات الدولية وانتشار الصراعات المحلية والإقليمية. والسؤال هو ما إذا كانت هذه المنظمة تستطيع أن ترتفع الى مستوى توقعات العالم هذه، إن المجلس ما لم يصلح ويعاد بناؤه على نحو شامل، سيكون عاجزا عن مواجهة التحديات التي تنتظرنا. ويجب أن ندرك جميعا كأعضاء في الأمم المتحدة أن المنظمة تقف حقا على مفترق طرق رئيسي في تاريخها الذي بلغ ٥٠ سنة الى الآن. وإذا نجحنا، من خلال إصلاح وإعادة تنشيط المنظمة، في تحقيق الإمكانيات التي تمتلكها، فإنه يمكن أن تقوم الأمم المتحدة حقا بدور مركزي في النظام الدولي في هذه البيئة الدولية الجديدة. ومن ثم تعتقد اليابان أن هذه لحظة حاسمة بالنسبة لمصير الأمم المتحدة في المستقبل وأنه يجب علينا أن نرفض أية محاولة للانخراط في ألعاب القوة القائمة على المصالح الأنانية الضيقة للدول فرادى. وإذا انخرطت الأمم المتحدة في مداولات متكررة لا غير وأثبتت عجزها عن إصلاح نفسها للتكيف مع الظروف المتغيرة، فإن مصداقيتها يمكن أن تتضرر بصورة بالغة. ومن ثم يتعين على الأعضاء بأسرهم أن يتشبثوا بإصرار في جهودهم من أجل تحقيق الإصلاح.

ومع أن موقف حكومة اليابان بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن قد شُرح بالتفصيل في مناسبات سابقة، فإني أعتقد أنه من المفيد أن أذكر عددا من النقاط البارزة التي توليها أهمية خاصة. في البداية، اسمحوا لي بأن أذكر مرة أخرى أن هدفنا النهائي من إصلاح مجلس الأمن هو خلق مجلس أقوى وأكثر مصداقية بتعزيز شرعيته وفاعليته. ولهذا، ينبغي استنباط مجموعة من الإصلاحات تتضمن العناصر التالية:

أولا، من أجل ضمان فاعلية المجلس، يجب تحقيق زيادة محدودة في العضوية الدائمة من خلال إدخال بلدان - متقدمة النمو ونامية - تتوفر لديها القدرة والرغبة في الاضطلاع بمسؤوليات عالمية لصيانة السلم والأمن الدوليين. وبالنسبة لنموذج التمثيل الدائم للمناطق النامية في آسيا، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أرى أن هذا يمكن أن يترك للمناطق ذاتها تقرر بشأنه ما ترى. وقد يقدم نظام التمثيل بالتناوب، كترتيب مؤقت، حلا واقعيا.

ثانيا، بالنظر الى زيادة عضوية الأمم المتحدة ككل زيادة كبيرة، يصبح من الضروري تعزيز الصفة التمثيلية لمجلس الأمن بإضافة عدد مناسب من المقاعد غير الدائمة. وأود أن أؤكد على أنه يجب، عند توسيع المجلس، أن يبذل أكبر قدر من العناية

من أجل ضمان بقاء التوازن بين الحاجة الى شرعية معززة والحاجة الى فاعلية أكبر.

وثالثا، مع مراعاة التوازن المنشأ حديثا في التوزيع الجغرافي للدول في العالم، يجب معالجة عدم التوازن الجغرافي برمته الموجود حاليا في المجلس، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمناطق الممثلة في الوقت الحاضر تمثيلا ناقصا.

وتود اليابان أن توضح موقفها من أن أية خطة إصلاح يجب أن تتضمن جميع هذه العناصر الثلاثة. فإذا افتقرت الى شيء منها فإنها لن تؤدي الى تحقيق هدفنا في إنشاء أمم متحدة جديدة قادرة على الاضطلاع بدورها المتوقع منها في العالم الجديد. ولهذا السبب، فإن الاقتراح المقدم من أجل زيادة فئة العضوية غير الدائمة فقط في المجلس هو اقتراح غير مقبول. وتطلب اليابان من الدول الأعضاء التسليم بأن الإصلاح يجب أن يكون حقيقيا وشاملا على السواء، وأن تلتزم بتحقيق ذلك الهدف.

ولقد التزمت اليابان باستمرار، طوال عقود عضويتها الأربعة بالأمم المتحدة كأحد الأعمدة الرئيسية للدبلوماسية اليابانية. وقد قدمت اليابان بإخلاص دعما ماليا رئيسيا للمنظمة وقد كانت نشيطة على نحو متزايد في المشاركة في جهود السلم التي تبذلها الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم. وقد كانت الأولى في تعزيز نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. بل إن الأهم من ذلك في الحالة الراهنة في العالم، هو أن اليابان تفخر بأنها في طليعة المبادرة الهادفة الى تعزيز الرفاه من خلال استراتيجية جديدة للتنمية، وهو ما تعتبره اليابان المسألة ذات الأولوية الأولى التي يواجهها العالم ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين.

وإزاء هذه الخلفية، تشعر اليابان بالامتنان لانتخابها مؤخرا عضوا في مجلس الأمن لفترة سنتين، وترحب بعضويتها فيه باعتبارها فرصة لتعزيز مساهماتها في أعمال المنظمة. وبغية الانخراط انخراطا أكمل في الجهود الرامية الى كفالة السلام والازدهار العالميين، فإن اليابان، وبتأييد بلدان عديدة، عاقدة العزم على العمل من أجل الأمم المتحدة عن طريق تحمل مسؤولياتها بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن. وأود في هذه المناسبة أن أعرب مرة أخرى عن تقديري لتلك البلدان التي أيدت اليابان في عزمها على تحمل هذه المسؤوليات.

وثمة هدف هام آخر لإصلاح مجلس الأمن هو تحسين طرائق عمله، لا سيما من ناحية توفير قدر أكبر من الشفافية والفعالية. وتعتقد اليابان أن هذا مسعى ينبغي لأعضاء المجلس ولأعضاء الأمم المتحدة على نطاق واسع أن يعملوا سويا من أجل إنجاحه بالنظر الى أن طرائق العمل المحسنة ستعود بالفائدة على المجلس نفسه فضلا عن أعضاء الأمم المتحدة عموما. ويسرني أن ألاحظ أن مجلس الأمن أحدث في الواقع تغييرات مفيدة في هذا الصدد. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل. وتحسين تدفق الاتصالات المتبادلة بين مجلس الأمن والبلدان التي ليست أعضاء فيه ولكنها ترغب في أن تظل على اطلاع على عمل المجلس أو أنها ترغب في تقديم مدخلات فيه هو عامل هام بصورة خاصة. وهذه مهمة تعتزم اليابان أن تكرس طاقاتها لها عندما تنضم الى المجلس في كانون الثاني/يناير المقبل.

إن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن عاكف على الاضطلاع بالمهمة الموكولة إليه منذ ثلاث سنوات كاملة. ولقد اكتسبت جهوده زخما كبيرا في العام الماضي خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وحسبما يرد في تقرير الفريق العامل، كانت مناقشاته خلال الدورة الخمسين.

> "مفيدة من حيث أنها أسهمت في تحقيق تفاهم أفضل وفي زيادة توضيح العديد من المسائل المطروحة." (A/50/47، الفقرة ١٨)

ولقد تم إعادة تأكيد الأهداف الأساسية لإصلاح مجلس الأمن وأرسي أساس استمرار عمله خلال الدورة الحالية.

ومع ذلك، يجدر بنا أن نتذكر أننا شرعنا فعلا في هذه العملية منذ ثلاث سنوات. فعلى مدى هذه الفترة الزمنية الطويلة قمنا بتحديد المسائل وهضمها والتفاوض بشأنها. ونحن الآن في سباق مع الزمن في محاولتنا لتحقيق إصلاح حقيقي للأمم المتحدة يتماشى مع متطلبات الحقبة الجديدة. وفي أية عملية جادة للإصلاح، تأتي لحظة يتعين أن نمضي فيها نحو إنجاز العمل على أساس الإرادة السياسية. واليابان عاقدة العزم على العمل مع الدول الأعضاء الأخرى للإبقاء على قوة الدفع في عملنا وللمضي قدما على أساس التقدم الذي أحرز حتى الآن بغية التوصل الى اتفاق على العناصر الرئيسية للإصلاح. وأود في الوقت نفسه أن أؤكد أنه ينبغي على الفريق العامل أن يفكر جديا في كيفية التوصل الى نتيجة لعمليتنا. فبعد هذه المناقشة الطويلة والمستفيضة بشأن العديد من المسائل الهامة، يعتقد وفد بلدي أن ساعة الحقيقة أخذت تدنو، وعندها يتعين علينا، بوصفنا الجماعة التي تمثل هذه المنظمة، أن نتخذ قرارا سياسيا.

إن إصلاح مجلس الأمن ليس سوى جزء واحد من الجهد ذي الجوانب الثلاثة لإعادة تنشيط الأمم المتحدة؛ والإصلاحات مطلوبة أيضا في المجالين الإداري والمالي، فضلا عن المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وأعتقد أن الأهمية التي تعلقها اليابان على أعمال ومقاصد الأمم المتحدة تتضح بكل جلاء في مستوى إسهاماتها وجوهرها على حد سواء. وهكذا، فإن اليابان مشتركة اشتراكا وثيقا في الجهود المبذولة من أجل إصلاح إدارة المنظمة وتمويلها. وعلاوة على ذلك، تتخذ اليابان، بوصفها أكبر مانح للمساعدات الإنمائية، مبادرات خلاقة لتنمية البلدان النامية التي تشكل ثلثي أعضاء الأمم المتحدة.

ومن المتوقع أن يزداد انخراط اليابان في كامل مجموعة أنشطة الأمم المتحدة في السنوات المقبلة. ولهذا السبب تعلق حكومتي أهمية بالغة على إجراء إصلاح حقيقي وشامل للمنظومة بأسرها. إذ لا يمكن تعزيز شرعية وفعالية المنظمة إلا بإجراء إصلاحات بصورة متوازنة ومتناسقة. وإذا قبلنا بمجرد إصلاح جزئي لمجلس الأمن، فإننا لن نحقق هدفنا المتمثل في تعزيز شرعية وفعالية الأمم المتحدة. وهذا سيكون مدعاة أسف بالغ للمنظمة، بل ولجميع الدول الأعضاء فيها، بما فيها اليابان. ومن شأنه أيضا أن يجعل من الصعوبة البالغة الاحتفاظ بالتأييد الشعبي لمستوى الانخراط المتزايد لليابان في أنشطة الأمم المتحدة. لذلك، يحدو حكومتي قوي الأمل في أن تعيد الدول الأعضاء تكريس أنفسها لتحقيق المهمة قيد البحث، بغية كفالة بقاء هذه المنظمة الفريدة والقيمة هامة ونشطة على حد سواء عبر القرن المقبل.

السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية): تأتي مناقشتنا لمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية ضمن مناقشات أخرى تجري داخل هذه الهيئة وخارجها. والمشاركة المكثفة في مناقشة هذا البند تؤكد على حقيقة أن هذا الموضوع من أكثر المواضيع أهمية للدول الأعضاء، لقناعتها بأن أي إصلاح حقيقي للأمم المتحدة سيكون ناقصا إذا لم يواكب بتغييرات في تكوين مجلس الأمن تعكس الحقائق الراهنة لعالم اليوم.

والآن، ونحن على أعتاب جولة جديدة من المفاوضات، يخالجنا قلق بالغ من العقبات الرئيسية التي حالت دون إحراز تقدم ملموس في هذه العملية التي انخرطت فيها الدول لما يقرب من ثلاث سنوات. ويحدونا الأمل في أن تتغلب المشاورات المقبلة على تلك العقبات وتحقيق الإرادة السياسية كما عبر عنها زعماء العالم خلال الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وتأكيدهم على أن توسيع مجلس الأمن يعد شرطا أساسيا لجعله أكثر تمثيلا في تكوينه، وأكثر شفافية في أساليب عمله.

في مناقشات سابقة جرت هنا وفي المشاورات داخل الفريق العامل المنبثق عن هذه الجمعية، عبرت الجماهيرية العربية الليبية عن موقفها بشأن البند قيد النظر. ولكن أهمية هذه المسألة تقتضي منا إعادة التأكيد على هذه الآراء من جديد.

وفي هذا الإطار، يرى وفد بلادي أن زيادة العضوية في مجلس الأمن يجب أن تتناسب مع

الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء الأمم المتحدة. ومن وجهة نظرنا فإن تحقيق التوزيع الجغرافي العادل في هذه العضوية يجب أن يحظى بنفس الأولوية. فالوضع الحالي يغالي في تمثيل مناطق معينة. ولا تمثل أقاليم جغرافية أخرى في المجلس على النحو الكافي. وهو ما يتناقض مع أحكام الميثاق وخاصة المادة ٢٣ منه.

ووفد بلادي يرى أن تقتصر الزيادة على العضوية غير الدائمة فقط فليس ثمة حاجة إلى أعضاء دائمين جدد يكرسون استمرار التمييز بين أعضاء الأمم المتحدة. وإذا كانت هناك حاجة لزيادة العضوية الدائمة فمن الخطأ أن يقرر ذلك مسبقا وبما يؤدي إلى قصر العضوية في هذه الفئة على الأغنياء والأقوياء فقط. وصحيح أن يطبق على هذه العضوية أيضا مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وأن يراعى بالدرجة الأولى وضع الإقليم ذي التمثيل الأدنى وهي المنطقة الآسيوية ووضع الأقاليم غير الممثلة على الإطلاق في العضوية الدائمة وهي المنطقة الأفريقية ومنطقة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ووفد بلادي يشدد مرة أخرى على ضرورة أن يكون اختيار الأعضاء الدائمين الجدد من منظور إقليمي ووفق الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها في إطار كل إقليم.

إن زيادة العضوية في مجلس الأمن تحتمها عوامل كثيرة أهمها زيادة أعضاء الأمم المتحدة بنسبة كبيرة منذ آخر مرة جرى فيها توسيع المجلس. وبالاضافة إلى ذلك فإن وفد بلادي يؤكد من جديد على أن مجرد التغيير في تشكيل مجلس الأمن لن يكون كافيا إذا لم يواكب بإجراء تغييرات جذرية في أساليب عمل المجلس. وقد قدمت مقترحات كثيرة في هذا الشأن، نفذ مجلس الأمن البعض منها ولكن انطباعنا هو أن المجلس ما زال تمييزيا في تعامله مع الدول الأعضاء. فقد درج على التشاور مع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلم ولكنه يغض الطرف عن التشاور مع الدول الأخرى ذات العلاقة فيما يدرسه من مسائل، النهج الذي لا يمكن اعتباره إلا رفضا للعمل بأسلوب الشفافية، ومخالفة لروح وأحكام الميثاق وخاصة المادة ٣١.

إن اجتماعات المجلس غير الرسمية ما زالت هي القاعدة وليست الاستثناء. ورغم لجوء المجلس على نحو متزايد لعقد الاجتماعات الرسمية المفتوحة فإن مناقشاته لا تجري بطريقة مفيدة. فمداولاته في تلك الاجتماعات تتم على أساس أمر تقرر سلفا. وفي أغلب الأحيان في مشاورات على نطاق ضيق من الدول وبطريقة ترسخ الانطباع بأن دولة واحدة أو قلة من الدول دائمة العضوية تستأثر بزمام صنع القرار.

إن وفد بلادي على قناعة تامة بأن هناك وفودا كثيرة، بما فيها أعضاء بالمجلس، تشاطرنا نفس الاهتمامات. بل هناك من عبر عن ذلك بالفعل، ودعا إلى إرساء قاعدة تضمن التشاور مع الدول المتأثرة فيما يدرسه، وأن يعد قراراته بمراعاة ما تعبر عنه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مناقشات رسمية مفتوحة.

وفي تقديرنا فإن المجلس يمكن أن يعمل بما اقترح من تحسينات، إلا أن المعضلة هي أن هناك دولا معينة بالمجلس لا تريد اصلاحا وهمها الوحيد الإبقاء على الوضع الراهن لما يتيحه لها من نفوذ.

ورغم العراقيل التي تضعها تلك الدول أمام أي محاولة للإصلاح فإن أملنا كبير في أن تتغلب إرادة الأغلبية ويطبق مجلس الأمن الإجراءات التي من شأنها كفالة أن يعمل بأسلوب ديمقراطي وبطريقة واضحة، وأن يرسي صلات أوثق بينه وبين الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة، بما يحقق أن يكون المجلس مسؤولا أمامها باعتبارها الجهاز الوحيد الذي تتمتع فيه كل الدول الأعضاء بالمساواة الكاملة.

وفي إطار عملية الاصلاح فإن وفد بلادي يشدد على ضرورة أن يلتزم مجلس الأمن الحياد في أعماله ولا يتعامل بسياسة المعايير المزدوجة في أداء مهامه. وأن يضع دائما نصب أعينه أنه يعمل بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة، وليس وصيا عليها.

وعلى المجلس أن يمارس اختصاصاته وفقا لأحكام الميثاق ولا يتعدى على اختصاصات أجهزة أخرى مثل محكمة العدل الدولية. وعلى أعضاء المجلس أن يكونوا حذرين ولا يفسحون المجال أمام أي دولة تحاول من خلاله تمرير مخططاتها. وأن يبقوا يقظين حتى لا توظفه تلك الدولة لخدمة أغراضها وتحقيق نواياها المبيتة كما سبق أن نجحت في حالة سابقة حيث استخدمت المجلس أداة لمعاقبة شعوب عديدة من بينها الشعب الليبي، عندما دفعت المجلس لفرض العقوبات على الشعب الليبي قبل استنفاد إجراءات الحل السلمي ودون اللجوء إلى الوسائل التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة لحل الخلافات بين الدول. وبالأمس القريب تعترف مندوبة الولايات المتحدة بأن بلادها استعملت الأمم المتحدة وتستخدمها كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك في معرض حديثها عن الأمم المتحدة ووجوب الاهتمام بها. وهي شهادة توضح ما قلناه آنفا.

إن مسألة إعادة النظر في امتياز النقض من القضايا الأساسية في عملية إصلاح مجلس، الأمن لما لهذه المسألة من تأثير مباشر على عملية اتخاذ القرارات. والجماهيرية ما برحت تبدي بصورة ثابتة معارضتها لامتياز النقض، لأنه يبطل مفعول مبدأ التساوي بين الدول الذي كفله الميثاق، كما يتناقض مع قيم العدالة ويقوض المبادئ الديمقراطية ويساء استغلاله لخدمة المصالح الخاصة. فعلى مدى السنين الماضية دفعت القلة بحجج كثيرة لتبرير الإبقاء على امتياز النقض. قيل إن تحمل أعباء أكبر في ميزانية المنظمة هو أحد معايير العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وبالتالي التمتع بامتياز النقض. وهذا معيار لا يستقيم منطقيا ولا في الواقع باعتبار أن هناك دولا كثيرة قادرة على الدفع للحصول على هذا الامتياز، وحتى لو قبلنا جدلا بسلامة هذا المعيار فإننا هنا نتساءل كيف يكون هذا المعيار صالحا بالنسبة لدولة تصل متأخرات مساهماتها في ميزانية المنظمة أكثر من مليار دولار. يقال لنا أيضا إن امتياز النقض أعطي لدول تتحمل مسؤوليات أكبر في حفظ السلم والأمن الدوليين. ونتساءل مرة أخري ألا يتناقض ذلك مع تصرفات دولة معينة تتمتع به حيث اعتمدت عليه لحمايتها من الإدانة عندما شنت عدوانها الغادر على بلادي عام ١٩٨٦ التي لم تهدد أحدا ولم تسلك مسلكا من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

ثم كيف لنا أن نقبل بمبررات استمرار التمتع بهذا الامتياز وقد أصبح يوظف عمدا لخدمة المصالح الخاصة. فذات الدولة التي اعتمدت عليه منذ عشر سنوات لحمايتها من الإدانة تعتمد عليه الآن حيث ترفض هي ودول أخرى دائمة العضوية كل المقترحات الرامية إلى حل خلافها مع بلادي حول ما أصبح يعرف بأزمة لوكربي. ولو انطلق منح امتياز النقض حقا من نقطة المسؤوليات الأكبر في حفظ الأمن الدولي لكان أحرى بالدولتين أن تقبلا حل هذه الأزمة من خلال القناة الصحيحة وهي الاحتكام الى الاتفاقيات والمواثيق الدولية، عوض أن تسيسا الخلاف أولا ثم تسعيا الى تصعيده من خلال تصديهما لأي مسعى لرفع العقوبات المفروضة على الشعب الليبي، وتصرا على اطالة أمد هذه العقوبات عليه لأطول مدة ممكنة عقابا له لا لشيء آخر إلا لأنه قرر أن يعيش حرا فوق أرضه وتحت الشمس رافضا سياسة الإذلال ومحاولات التركيع.

إن الحقيقة هي أن الدول التي انتصرت في عام ١٩٤٥ منحت لنفسها امتيازات خاصة. واليوم، فإن الأمم المتحدة تختلف عما كانت عليه منذ ٥٠ عاما مضت. ولعل أهم مزايا اختلاف وضعها هو أن غالبية الدول الممثلة في هذه الجمعية لم تكن أعضاء في المنظمة آنذاك، ولم يكن لها رأي بشأن ما منح لدول خمس من امتيازات. وهذا كله يقودنا الى نتيجة واحدة نادت بها بلادي منذ ربع قرن مضى، ونؤكد عليها اليوم، وهي أن امتياز النقض يجب إلغاؤه. فلم يعد مقبولا أن تتمتع قلة من الدول بامتياز تستغله لفرض هيمنتها على مصير العالم والتحكم في سلطة القرار الدولي وتجعل منه حقا أبديا يشبه الحق الإلهي لملوك العصور الوسطى.

في الدورة الماضية لهذه الجمعية اضطلع الفريق العامل المنبثق عنها بدور هام. ولا يفوت وفد بلادي أن يعرب عن شكره لرئيس الفريق ولنائبيه لما قاموا به من جهود أسهمت في استخلاص ما نشر في التقرير الوارد في الوثيقة A/50/47. وأثناء هذه الدورة سيواصل الفريق العامل المفتوح العضوية

أعماله تحت رئاستكم الحكيمة، وبالمساعدة القديرة لنائبيكم. ونحن نأمل أن يستنير الفريق بالآراء التي تم الإعراب عنها في هذه المناقشة، وأن تسفر مشاوراته المقبلة عن توافق في الآراء لحسم مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة بسرعة وبطريقة ناجحة وموفقة وديمقراطية.

ونعتقد في الختام أن المقترح الإيطالي ينبغي أن يحظى بالدراسة المتأنية لما يشتمله من أفكار جديرة بالاهتمام.

السيد هو (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر نائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، السفير جاياناما، الممثل الدائم لتايلند، السفير برايتنشتاين، الممثل الدائم لفنلندا، على قيادتهما ومهارتهما في إدارة مناقشات الفريق العامل.

إن موقف سنغافورة الثابت من اصلاح مجلس الأمن تم التأكيد عليه من جديد مؤخرا وبصورة واضحة في الخطاب الذي ألقاه وزير خارجية بلادي خلال المناقشة العامة يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ولن أكرر ما قاله في ذلك الحين؛ ولكنني سأعلق على بعض النقاط التي يثيرها تقرير الفريق العامل لهذا العام.

لقد أعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء وتيرة التقدم في الفريق العامل. وأعربت عن خيبة الأمل لعدم إحراز المزيد. وبالطبع، نتمنى جميعا أن لو كان في الإمكان إحراز المزيد. ولكن الحقيقة هي أنه رغم أن التقدم كان تدريجيا، فإنه لم يكن غير ذي أهمية. وليس هناك ما هو غريب في طول مناقشاتنا أو في عدم التوصل حتى الآن الى توافق في الآراء على مسائل كثيرة. لقد وضع الميثاق في نهاية الحرب العالمية الثانية عندما كانت نتيجتها واضحة بالفعل. والحرب تعطي وضوحا مبسطا بشكل مخيف حتى لأكثر المسائل السياسية تعقيدا. ومع ذلك، كانت دولتان من الدول الرئيسية المنتصرة، الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة، تشكان في رأي روزفلت أن الصين قادرة على الاضطلاع بدور رئيسي في عالم ما بعد الحرب. وقد اصطدم إصرار تشرشل على أن تكون فرنسا من بين الأعضاء الدائمين بنفس القدر من الشك من جانب روزفلت وستالين. واليوم في عالم يغشاه غموض وتعقيدات فترة ما بعد الحرب الباردة، وبسبب أن الحرب الباردة انتهت من دون وضوح الحرب العالمية الثانية، فلا يدهشنا أننا لا نجد من السهل تقرير من ينبغي أن ينتمي الى النخبة الجديدة.

لقد بدأ الاصلاح الوحيد السابق لمجلس الأمن في دورة الجمعية العامة لعام ١٩٥٦. وكانت القضية المطروحة آنذاك بسيطة نسبيا: زيادة عدد مقاعد الأعضاء غير الدائمين. وقد احتاج الأمر الى سبع سنوات للتوصل الى اتفاق في عام ١٩٦٣ حول هذه النقطة السهلة، والى سنتين قبل دخول الاتفاق حيز النفاذ، أي الى ما يقرب من عشر سنوات من بدء العملية. إن مرور الزمن إنما يعبر عن مدى الحساسية السياسية حتى بالنسبة لأي تغيير بسيط نسبيا. وهو أمر مفهوم، لأن مجلس الأمن أهم جهاز في الأمم المتحدة، ويجسد المصالح الوطنية الحيوية لجميع الأعضاء.

ولن نتمكن من تقييم الحالة الراهنة بصورة صحيحة إلا إذا وضعنا مناقشات الفريق العامل في إطارها التاريخي الصحيح. وثلاث سنوات لا تعد فترة طويلة. فالمسائل التي نناقشها اليوم أشد تعقيدا بكثير من المسائل التي نوقشت سابقا. والوضع الدولي الذي نعمل في ظله أكثر تعقيدا بكثير أيضا. ومن العجلة الشديدة أن نفقد بعد ثلاث سنوات صبرنا إزاء التقدم المحرز في الفريق العامل، خاصة وأنه أمضى فترة السنة ونصف السنة الأولى في عملية ضرورية، هي عملية تحديد المشاكل وإعداد أنفسنا لمناقشة أكثر موضوعية.

وهذه المناقشة ذات المضمون بدأت لتوها هذا العام. ومع ذلك، حققنا تقدما. فتقرير هذا العام يتضمن الخطوط العريضة لما ينبغي أن تكون عليه صورة إصلاح مجلس الأمن. ويوجد اتفاق عام

على وجـــوب أن يكون الاصلاح مجموعة شاملة من التدابير، تشمل الأعضاء الدائمين وغير الدائمين والبلـــدان المتقدمة النمو والنامية علـــى السواء، علاوة على التحسينات ذات الجوهر في أساليب عمل مجلس الأمن.

وبالإضافة الى ذلك، فإن عددا كبيرا من المقترحات المحددة مطروح الآن على بساط البحث، ومنها مقترحات حركة عدم الانحياز، والاقتراح التشيكي، والاقتراح الإيطالي، على سبيل المثال لا الحصر. ولإحراز المزيد من التقدم، فإن مهمتنا الآن تكمن في فصل المقترحات الصالحة عن المقترحات التي قد تكون لها عواقب غير مقصودة أو دون الوضوح اللازم. ويجب علينا أيضا أن نحدد بوضوح العراقيل السياسية التي تنتظرنا.

وقد حدد العديد من الدول الأعضاء، بما فيها بعض الأعضاء الدائمون، ألمانيا واليابان بوصفهما أكثر المرشحين تأهيلا في حالة الاتفاق على زيادة عدد الأعضاء الدائمين. وفي الوقت ذاته، فإن معظم الدول الرئيسية، بما فيها الأعضاء الدائمون كذلك، كانت مترددة فيما إذا كان ينبغي أن يكون لألمانيا واليابان حق النقض. وهذا، من باب أولى، يجعل من الأصعب أن نتصور أن الدول الكبرى ستوافق على إعطاء حق النقض لأي من البلدان النامية، حتى مع وجود اتفاق عام على أن زيادة العضوية الدائمة ببلدين صناعيين فقط ستكون غير كافية.

وظهر نفس هذا الدفاع المتعنت عن الوضع الراهن في مناقشاتنا حول أساليب عمل مجلس الأمن. فجميع التغييرات، باستثناء التغييرات السطحية والتجميلية البسيطة للغاية، تواجه المقاومة، مع أن المقترحات التي تثير أشد الاهتمام وتعود بأكبر الفوائد لا تتطلب أي تعديل على الميثاق ولا تضر بأي حال من الأحوال بسلطة الأعضاء الدائمين. وهذا الموقف يلقي على الفريق العامل ظلالا تثير القشعريرة. وتعد التغييرات لأساليب عمل مجلس الأمن التي ينظر فيها الفريق العامل حاليا أهم المسائل الحيوية بالنسبة للدول الصغيرة التي تشكل الغالبية في الأمم المتحدة.

وإن وفدي، إذ يقتصر على ذكر مواقف الدول الرئيسية، لا يقصد أكثر من التأكيد على التعقيد والحساسية السياسيين لجهودنا. فتقدمنا حقيقي. وهذا ينطبق أيضا، للأسف، على العراقيل. فهذه العراقيل حقيقية وخطيرة. فهناك دول رئيسية وقوى كبرى لم تقتنع بعد بالحاجة الى إصلاح حقيقي وشامل. ولا يمكن إغفال هذه الدول أو تنحيتها جانبا.

إن تأييد وفدي لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن مسجل في المحاضر. وقلنا أيضا أنه ينبغي علينا أن نحرز تقدما أينما كان التقدم ممكنا. فالتحسينات التي طال انتظارها في مجال ما لا ينبغي أن تظل رهينة عدم وجود اتفاق في مجال آخر. وقد يكمن المخرج من هذه الورطة، إذا لم يتم الاتفاق حاليا على المسائل الأكثر تعقيدا، في النظر في اقتراح بلدان عدم الانحياز باعتباره موقفا بديلا معتدلا، مع مراعاة أن النتيجة النهائية لهذه الممارسة ينبغي أن تكون مجموعة شاملة من الإصلاحات تشمل جميع جوانب اصلاح مجلس الأمن. وهذا أحد الأسباب التي جعلت وفدي يؤيد المقترحات الداعية الى إدخال شرط الاستعراض الدوري. وللأسف، هذا أحد الاقتراحات التي لم تلق التأييد لدى الدول الرئيسية.

وعند البحث عن حل مؤقت، ينبغي لنا أيضا ألا ننظر إلا في المقترحات الناجعة. فالاقتراح الداعي الى تمثيل إقليمي دائم بالتناوب، على سبيل المثال، ليس بالاقتراح الناجع.

قد يحرز التمثيل على أساس التناوب الإقليمي نجاحا في أفريقيا؛ ولكن ما من منطقة أخرى تتمتع بتقليد راسخ من الترشيح على أساس التناوب الإقليمي أو لها منظمة إقليمية تشـــبه منظمة الوحـــدة الأفريقية تضم جميع بلدان القارة. وحتى الاتحاد الأوروبي، الذي يُصرح بأنه يتشاطر سياسة خارجية وأمنية مشتركة، لا يستطيع أن يتفق على ممثل واحد بالتناوب في مجلس الأمن. وبكل تأكيد، لا يستطيع وفدي أن يتصور كيف سيعمل التناوب الإقليمي في آسيا، حيث من شبه المؤكد أن يولد توترات إقليمية خطيرة، أو يؤدي إلى تفاقمها.

وقد أثارت وفود عديدة، ومن بينها وفدي، أسئلة عملية ومفاهيمية بشأن هذا الاقتراح. وهذه الأسئلة لم يُجب عليها بعد بصورة مرضية. ولا يزال لدى وفدي تساؤلات جادة إزاء دوافع بعض البلدان الأفريقية - واسمحوا لي أن أشدد هنا على أنني أفهم تماما موقف المجموعة الأفريقية. وأنا أشير الآن فقط إلى بعض أعضاء المجموعات الإقليمية الأخرى التي تضغط بشدة لصالح مفهوم التناوب الإقليمي للمقاعد الدائمة. دعونا نتوخى الحذر من الأخذ "بحل ارتجالي" يقدم بصورة مقنعة.

وكما أكدت، لقد أحرزنا تقدماً جيداً نسبيا في حقبة قصيرة تاريخيا. ولا ينبغي أن يدفعنا شعور مصطنع بالفشل إلى اتخاذ إجراء متسرع أو غير مدروس. إننا لم نفشل.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى إصلاح مجلس الأمن إصلاحاً شاملاً لإعداده للقرن الحادي والعشرين. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أن نحتاط من محاولات فرض توافق مصطنع في الآراء. فتوافق الآراء ليس إجماعا. ولكن محاولة واستعجال توافق في الآراء مصطنع بشأن موضوع حساس سياسيا سيثير خلافا كبيرا جدا، بل إنه قد يُضعف قدرة المنظمة على العمل إلى الأبد. وأحث جميع الوفود على مواصلة المناقشات بروح التوافق والتحلي بالصبر وأن تسعى إلى أوسع اتفاق ممكن بشأن إصلاح مجلس الأمن. فعملية بناء التوافق في الآراء، هذه العملية التي تتسم بالصعوبة أحيانا، هي وحدها الكفيلة ببناء مجلس أمن ديمقراطي حقا قادر على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد بعلي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أُعرب عن خالص تقديري لنائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، السفير برايتنشتاين ممثل فنلندا والسفير جاياناما ممثل تايلند، للطريقة الكفؤة للغاية التي أدارا بها مداولاتنا.

وأود أيضا أن أؤيد تأييدا كاملا بيان كولومبيا بوصفها رئيسة حركة بلدان عدم الإنحياز.

وتوفر لنا هذه المداولات اليوم فرصة ممتازة لتقييم التقدم الذي أُحرز على مدى السنوات الثلاث الماضية والتفكير في احتمالات التوصل إلى حلول تمثل فتحا حقيقيا في سعينا إلى جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا وكفاءة.

غير أن هذا الهدف، للأسف، لا يزال بعيد المنال. فبدلا من التحرك بإقدام نحو تحقيق اتفاق عام بشأن طبيعة ونطاق إصلاح مجلس الأمن، فإن مداولاتنا في الحقيقة أماطت اللثام عن اختلافات لا يمكن التوفيق بينها وعقبات لا تذلل.

وكون الفريق العامل قصَّر تقريره هذا العام على مجرد إعادة سرد للحقائق وإعادة التذكير بولايته يصور في حد ذاته مدى الاختلافات التي ازدادت تفاقما بمرور الزمن نتيجة للأهداف المتناقضة والمتضاربة أحيانا التي سعت البلدان المعنية، ولا تزال تسعى الى تحقيقها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تيرن كويست (البهاما).

وفضلا عن ذلك، فإن موقف الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن المعارض معارضة جماعية مصممة لأية مبادرة قد تطعن بأية طريقة كانت الامتيازات الملازمة لمركزهم وكذلك معارضتهم لأي تغيير في استخدام حق النقض على الرغم من رغبات الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، أديا إلى حالة لا يمكن للمرء أن يتصور فيها جديا فتح المجلس أمام أعضاء دائمين جدد، على الأقل في الوقت الراهن، خاصة وأن وفودا عديدة تعارض هذا التوسيع من حيث المبدأ معارضة لا تتزعزع.

وأظهرت المناقشات داخل الفريق العامل بأوضح طريقة أن فكرة إقامة مقاعد دائمة جديدة في مجلس الأمن بجميع ما يترتب عليها من امتيازات، بما في ذلك حق النقض، لصالح بعض البلدان الصناعية - الممثلة سلفا تمثيلا

زائـدا - فكرة غير مقبولة في حد ذاتها وتتناقض مع ولاية الفريق نفسه.

وفي هذا الصدد، أثيرت بعض الاعتراضات - وهي اعتراضات سليمة جدا في معظمها - بتصميم كبير ضد هـذا الاقتراح. فقد دفعت بعض الوفود، وهي محقة في ذلك، بأن مركز العضو الدائم المقترن بحق النقض منـاقض بصورة أساسية لمبدأ تساوي الدول في السيادة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وفضلا عن ذلك، فإن معيار القوة الاقتصادية، الذي تقوم على أساسه بعض الصيغ المدافعة عن هذا الوضع، تُنحي جانبا بصورة غير عادلة معايير أخرى سليمة، مثل الإسهام في السلم والأمن الدوليين وتعزيز مقاصد الأمم المتحدة.

وبعبارة أخرى، فإن قبول هذا المعيار بوصفه المعيار الوحيد هو بمثابة التسليم بهيمنة مجموعة صغيرة من البلدان الغنية والقوية على مجلس الأمن، ويتعارض مع تطلع المجتمع الدولي العميق الى إنشاء نظام أمن جماعي يراعي فيه مجلس الأمن بعد إصلاحه وتحديثه وزيادة ديمقراطيته، مراعاة تتسم بالكفاءة والشفافية شواغل واحتياجات جميع الدول بغض النظر عن حجمها أو مستوى تنميتها أو ظروفها الاقتصادية.

وإلـى جانـب مسألـة إمكانيـة فتـح مجلـس الأمـن أمـام أعضـاء دائميـن جـدد، وهـي مسألة مثيرة للجدل، هناك مسألة أساسية أخرى تثير مشاكل سياسية وعملية هامة للغاية، وهي: حـق النقض أو قاعدة الإجماع التي يأخذ بها الأعضـاء الدائمون الخمسة. وفي الحقيقة، فإن مسألـة حق النقـض هي المسألـة الجوهريـة التـي يتعين على الفريـق العامـل أن يعالجها على نحـو مناسب إذا كان يريد حقا إحراز تقدم عندما يتناول مختلف مقترحات توسيع مجلس الأمن على أساس احترام مبدأ التمثيل العادل وتساوي الدول في السيادة.

وفي الحقيقة، إن التغيرات النوعية الهامة التي طرأت على العلاقات الدولية، بالإضافة الى حركة المجتمع الدولي التي لا يمكن عكس اتجاهها نحو الديمقراطيـة وتحقيـق توافـق فـي الآراء في المحافل المتعددة الأطراف، تُبرز بصورة لا لبس فيها مـا يتسم به حق النقض من طابع غير مقبول ومناقـض للديمقراطية ومنطوي على مفارقة تاريخية.

ويجب أن يُقال أيضا بوضوح أن حق النقض، وهو أداة استخدمت مرارا وتكرارا أثناء الحرب الباردة، لا يمكن بأي طريقة كانت إضفاء طابع الشرعية عليه بعد أن انتهت الحرب الباردة، بمنحه لأعضاء دائمين جدد.

وأخيرا، إن مجرد قراءة عابرة لأحكام الميثاق، لا سيما المادة ٢٤، توضح بما لا يدع مجالا للشك أن الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي الممثل في الأمم المتحدة لا يمكن أن تلحق بها الهزيمة بحق نقض رسمي أو مقنع.

وهذا يعني أنه نظرا لكون حق النقض هو المسألة الجوهرية، فإنه يجب فصله عن وضع الأعضاء الدائمين إذا كنا نريد النظر جديا في مختلف المقترحات التي تستهدف السماح لبعض الدول أو مجموعات من الدول بدخول مجلس الأمن لفترة تتفاوت مدتها وتواترها.

وفيما يتعلق باستخدام حق النقض، ينبغي التذكير بأن حركة بلدان عدم الانحياز قدمت اقتراحا معقولا ومثيرا للاهتمام ويمثل ترجمة متواضعة وبنـّاءة للموقف الثابت الذي تكرر الإعراب عنه بصورة دائمة في شتى مؤتمرات قمة حركة بلدان عدم الانحياز على مدى العشرين عاما الماضية.

وباقتراح قصر استخدام حق النقض على الفصل السابع من الميثاق، كخطوة أولى، تكون الحركة قد جعلت إلغاء حق النقض هدفها النهائي. ولهذا، فمن المؤسف ألا يحظى هذا الاقتراح بموافقة الأعضاء الدائمين في المجلس، بالرغم من أنه ينال تأييد عدد هائل من البلدان، بما فيها بعض البلدان غير الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وأنه يمكن

من خلاله تمهيد الطريق إلى تحديث المجلس وإحلال الديمقراطيه فيه.

وأحد الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها في الفريق العامل هو تشجيع التمثيل العادل في مجلس الأمن وتحسين أساليب العمل فيه تحقيقا للمزيد من الشفافية والكفاءة. وولاية الفريق العامل ذاتها تعني أن هناك تفاقما مشتركا بشأن الحاجة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التي تزيد الطبيعية التمثيلية لمجلس الأمن، وكفاءته وشفافيته ومصداقيته. وهذا يعني أن المسألة الحقيقية التي يرتكز عليها إصلاح مجلس الأمن هي إحلال الديمقراطية في تلك الهيئة.

وفي هذا السياق، فكلما زادت مشاركة البلدان في وضع الإصلاحات وتنفيذها، زاد ضمان صلاحيتها. ولهذا، فمن الأهمية بمكان أن يركز الفريق العامل اهتمامه من الآن فصاعدا على الاقتراحات الملموسة المقدمة من مختلف الوفود أو مجموعات الوفود. ومن المؤكد أن هناك متسعا بين المواقف المتطرفة لاتخاذ بعض المواقف المتوسطة التي يمكن أن يقبلها الكثيرون منا. وفي هذا الصدد، يمكن النظر بذهن متفتح إلى فكرة التناوب التي يتضمنها موقف منظمة الوحدة الأفريقية، وتتجلى بشكل خاص في الاقتراح الإيطالي الرائع، كما أنها ترد في صورة مختلفة قليلا في اقتراح بليز.

وفي هذا السياق، نرى أن الفكرة التي وردت للمرة الأولى في تقرير العام الماضي، والقائلة بأنه في حالة عدم الاتفاق على زيادة فئات العضوية الأخرى، يجب ألا يتم في الوقت الراهن سوى توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين، هذه الفكرة تمثل تطورا إيجابيا سارا ومبشرا بالخير حيث أنه يعطي مناقشاتنا الزخم الجديد الذي تحتاج إليه احتياجا شديدا.

السيد إنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني مرة أخرى أن أخاطب الجمعية، باسم الدول الأعضاء في هذه المنظمة من أعضاء الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي، بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

وهذا البند يسترعي اهتمامنا للسنة الرابعة على التوالي. ولئن كانت سرعة الفريق العامل أثناء هذه الفترة قد أثارت كثيرا من الملاحظات، وبعضها لم يكن إيجابيا، فإن دول الجماعة الكاريبية ما زالت ترى أن العملية ضرورية ومفيدة. فمن ناحية، توضح هذه العملية العديد من المسائل المعقدة وتكشف عن الصلات القائمة بين بعض هذه المسائل. كما أن مواقف الكثير من الدول الأعضاء تبلورت وظهرت الآن بشكل أكثر وضوحا وتحديدا.

ونتيجة للمناقشات الصعبة والموضوعية التي اضطلعنا بها طوال العام الماضي، فإننا نبدأ الآن مداولاتنا حول هذا البند بفهم أفضل بكثير للمهمة التي تنتظرنا. وبينما نواصل السعي للتوصل إلى اتفاق حول المسائل المعلقة الكثيرة، فإننا نرحب بالرئيس الجديد للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين بصفته رئيسا للفريق العامل للدورة الحالية، واثقين من أنه سيقودنا ويلهمنا في سعينا لتحقيق نتيجة إيجابية. ونود في الوقت ذاته أن نسجل تقديرنا للعمل الذي أنجزه سعادة السيد دييغو فريتاس دو أمارال، رئيس الجمعية العامة ورئيس الفريق العامل مفتوح العضوية في الدورة الخمسين. ونشعر بامتنان عميق أيضا لنائبي رئيس الفريق، السفير برايتنشتاين من فنلندا والسفير جاياناما من تايلند لتفانيهما الشديد وقيادتهما السديدة طوال العام الماضي، ولتحضيرهما، بمساعدة الأمانة العامة، تقرير الفريق العامل ومرفقاته، كما ترد في الوثيقتين A/50/47 و A/50/47/Add.1. ويسعدنا أن نلاحظ أن هاتين الشخصيتين الممتازتين قد وافقتا على مواصلة شغل منصبي نائب الرئيس لهذه الدورة. وستكون قيادتهما المشتركة موضع التأييد الكامل من جميع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

وكما جاء في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية، يوجد الآن توافق عريض في الرأي حول الحاجة إلى إصلاح المجلس وتنشيطه. وهناك اتفاق واسع النطاق، وإن لم يكن عالميا، على الحاجة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن وكذلك إلى مواصلة تحسين أساليب عمله. وما يجب أن نفعله الآن هو

أن نقرر طرائق التوسيع بحيث نكفل التمثيل المنصف في المجلس دون التضحية بكفاءته.

ويجب أن يرتكز هذا التوسيع على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن يراعي تماما مصالح كل الأعضاء. وبصفتنا دولا صغيرة في منطقتنا، فإننا سنصر على حقنا في عضوية المجلس وفي الإسهام في قضية السلم والأمن. وقد خدم العديد من دولنا الأعضاء في الماضي بامتياز، ونعتقد أنه يمكننا أن نضطلع بدور أكبر من ذلك في المستقبل.

ونظرا للشعور السائد بضرورة إحلال الديمقراطية في المجلس، لا يدهشنا أن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء، يتشكل معظمها من حركة عدم الانحياز، وتتضمن بلدان الجماعة الكاريبية، تفضل ألا ترى زيادة إلا في فئة العضوية غير الدائمة. وليس من الغريب أن كثيرا من البلدان لا يعجبها التمييز الذي تمثله العضوية الدائمة وحق النقض المترتب عليها. والحالة المثالية التي نفضل أن نراها بطبيعة الحال، كما حدث عام ١٩٦٥، هي توسيع العضوية غير الدائمة بحيث تمثل الجمعية في الوقت الحاضر تمثيلا كافيا، وتجعل عمل المجلس أكثر انفتاحا وشرعية. وفي الوقت ذاته، وهذا ما تطالب به حركة عدم الانحياز أيضا، نأمل في فرض تقييد صارم على استخدم حق النقض البغيض، ثم إبطاله في نهاية المطاف.

ومع ذلك، فالشعور الواقعي يجعلنا ندرك أن هذا قد لا يكون مقبولا لدى الجميع في هذه المرحلة، وأنه قد يكون من الضروري إيجاد حل وسط إذا كان لنا أن نتقدم. ولهذا، فإننا لا نزال على استعداد للنظر في الاقتراحات التي قد تؤدي إلى توافق في الآراء، دون الاستهانة بالغرض الأساسي من القرار ٢٦/٤٨. وبروح التعاون هذه، نرى أنه يجدر بالفريق العامل أن يحول اهتمامه، بل يركزه على الوثائق المطروحة أمامه، التي تسجل الأفكار العديدة الناتجة عن العملية. ونحن نعتبر أن العديد من المقترحات التي صدرت عن الدول الأعضاء، مثل اقتراح التناوب المقدم من إيطاليا، وأفكار بليز عن تقاسم المقاعد، تستحق اهتماما كبيرا. ولقد بذلت هذه الدول جهدا في دراسة هذه المسائل، وأقل ما يمكننا أن نفعله في الفريق العامل هو أن نجري التقييم الصحيح لأفكارها. وربما كان الاقتراحان المتعلقان بالتناوب وبتقاسم المقاعد ينطويان على حل لمشكلة ضمان التمثيل الديمقراطي دون تشكيل مجلس غير عملي وغير فعال.

وهذا هو جوهر تفكيرنا بشأن الإجراء الذي نرى أنه من المرجح أن ينهض بتقدمنا في الأشهر القادمة. وهو الأمر الذي يسمح لنا بحرية الاستمرار في التفكير - بشكل قاطع بطبيعة الحال - في الاقتراحات التي طرحت بالفعل، بالإضافة إلى النظر في الأفكار الجديدة التي قد تظهر مع استمرار العملية. وأسارع بأن أضيف أن هذه العملية لن تؤخرنا بلا داع إذا انتهجنا نهجا مواضيعيا يعالج مختلف المسائل التي تتكون منها المشكلة، فيتناول كلا منها على حدة، ويقسمها إلى إجزاء بقدر الإمكان، بدلا من أن ننتهج نهجا متسلسلا يعالج اقتراحا تلو الآخر. ونحن على استعداد، بطبيعة الحال، للنظر في أي سبيل آخر يمكن أن يحظى بموافقة الجميع.

وشاغلنا الرئيسي هو أنه من الضروري أن نعمل بشعور ملح بالمسؤولية عن إصلاح هذه الهيئة التي لها أهمية بالغة بالنسبة للسلم والأمن العالميين في عصر ما بعد الحرب الباردة. ومن المعترف به أن هذه مهمة لا يمكننا أن نتعجل فيها، لأنها تتطلب دراسة متعمقة وجادة. وفي الوقت ذاته، نرى أن الظروف العالمية اليوم لا تسمح بأن نتأخر كثيرا في إعادة تشكيل الأمم المتحدة لكي تفي بمتطلبات أعضائها في هذا الوقت على وجه الخصوص.

وبلدان الجماعة الكاريبية على اقتناع بأنه لا بد من التوفيق بين هذين النهجين وإيجاد نهج وسط يستجيب لكل شواغلنا الأساسية. وقد يحظى هذا النهج بالقبول، كما اقترح من قبل، إذا أمكن النص في أي اتفاق يتم التوصل إليه، على إجراء استعراض دوري من نوع ما. وبالتالي فإن أي ترتيب يُتفاوض عليه في هذا الصدد سيعتبر تدبيرا مؤقتا وانتقاليا، وقد يخضع لتعديل جديد بعد فترة معقولة من الزمن، ولنقُل بحلول عام ٢٠١٥. ولعل الدول الأعضاء، بهذه الطريقة، تكون مطمئنة إلى أنها لن

تكون مقيدة إلى الأبد بهذا الحل الوسط، وإنما ستتاح لها الفرصة لإعادة النظر في المسألة في مرحلة لاحقة. وفي هذا الصدد، يحدونا وطيد الأمل في أن يعطينا هذا الشرط - أو شيء من هذا القبيل - الشجاعة على كسر الجمود الحالي وإصلاح المجلس في المستقبل غير البعيد.

السيد وستندورب (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للسيد فريتاس دو أمارال على الالتزام والمهارة والمثابرة التي أدار بها، كرئيس، أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة وكذلك أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري لنائبي رئيس الفريق العامل، السفير فيلهلم برايتنشتاين ممثل فنلندا، والسفير أسدا جاياناما ممثل تايلند، اللذين ترأسا معا أعمالنا بكفاءة عالية وساعدانا بالتالي على إحراز التقدم.

في العام الماضي عقد الفريق العامل عددا كبيرا من الاجتماعات، وقدمت الدول الأعضاء اسهامات كثيرة وطرحت العديد من الاقتراحات. وهكذا أصبح لدينا مجموعة متنوعة ويعتد بها من الوثائق، توفر لنا أساسا مفيدا جدا لمواصلة عملنا أثناء الدورة الحالية. وعلينا الآن أن نناقش هذه الاقتراحات بمزيد من التعمق، ونحاول التقدم نحو حلول توفيقية تسمح لنا بالتوصل إلى استنتاجات تحظى بتوافق آراء عريض فيما بين الدول الأعضاء.

وفي مناسبات مختلفة، أشارت اسبانيا إلى أن إصلاح مجلس الأمن مسألة بالغة التعقد تقتضي التفكير فيها بعناية وتنفيذها على أساس الحوار الذي يؤدي إلى التفاهم فيما بين جميع الدول الأعضاء. وفي مسألة على هذا القدر من الأهمية والجدية، من الحيوي أن نلتمس توافق الآراء.

وهذه هي الوسيلة الوحيدة التي يمكننا بها ضمان أن يتمتع الإصلاح بالشرعية اللازمة له. ذلك أن الإصلاح الذي يعتمد على الأغلبية الآلية التي تنحي جانبا أقلية لا بأس بها من الدول الأعضاء، يمكن أن يلحق ضررا جسيما بالمنظمة.

وتعتقد اسبانيا أن من المهم فضلا عن مبدأ الشرعية الذي أشرت إليه منذ برهة، أن يجسد هذا الإصلاح أيضا مبدأين أساسيين: الكفاءة والطابع التمثيلي وقد كان عيب بعض الاقتراحات المعروضة أنها أفرطت في التأكيد على مبدأ أو آخر من هذين المبدأين. وواجبنا إذن هو أن ندمج المبدأين بقدر المستطاع. ونعتقد أن الاقتراح الذي قدمته اسبانيا يفي بهذا الغرض.

وأود أن أذكّر بأن بلدي يحبذ الزيادة المعتدلة في عضوية مجلس الأمن. فهذا، دون شك، من شأنه أن يجعل المجلس أكثر تمثيلا وأكثر توازنا وديمقراطية، مع احتفاظه في الوقت ذاته بالتشكيل الذي يفي بالحاجة إلى أن يكون قادرا على الاستجابة بكفاءة وبسرعة، في مداولاته وفي عملية صنع القرار.

وتؤمن اسبانيا بأن هذه الزيادة ستسمح بوجود أكثر تواترا في مجلس الأمن للدول التي لها تطلعات مشروعة في القيام بدور أكبر في أعمال المجلس، وكذلك الدول الأخرى التي بسبب أهميتها ونفوذها في العلاقات الدولية، وقدرتها وإرادتها على الإسهام بطريقة ملموسة في صون السلم والأمن الدوليين، تستطيع أن تسهم بدور أكبر في تحقيق هذا الهدف.

وأثناء اجتماعات الفريق العامل المعقودة هذا العام، تقدمت اسبانيا باقتراح محدد بشأن بعض المعايير الموضوعية. وهو اقتراح يستند إلى المبادئ التي أرستها المادة ٢٣ من الميثاق، كأساس لنظام محتمل يسمح بتواجد مجموعة من الدول في مجلس الأمن بصفة أكثر تواترا. وهذه المعايير، التي لا تحول دون وجود معايير أخرى يمكن اقتراحها، تتعلق بالإسهام بالعسكريين وأفراد الشرطة المدنيين في عمليات حفظ السلام التي تنفذها الأمم المتحدة؛ والاشتراكات المالية التي تدفع بالفعل لميزانيات

المنظمة؛ ومستويات أعداد السكان. ومن المنطقي أن يُحتفظ أيضا بمعيار التوزيع الجغرافي العادل المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ٢٣ من الميثاق. فهذا من شأنه أن يساعد على زيادة مشاركة جميع الدول الأعضاء في أعمال المجلس، وإقامة نظام أكثر انصافا من النظام الحالي؛ وسيجعل المجلس أكثر كفاءة؛ كما أنه سيكون موضوعيا وبالتالي سيكون مقبولا من جميع الأعضاء.

وفي الوقت ذاته، تقدمت اسبانيا باقتراح محدد بشأن مسألة تعديل نظام صنع القرار في مجلس الأمن. وقد حاول هذا الاقتراح أن يجمع بين السرعة والمرونة اللازمتين عند اتخاذ القرارات التي لها تأثير مباشر على حلول المشاكل قيد النظر، والحاجة إلى تجنب اتخاذ قرارات متسرعة قبل الحصول على معلومات كافية أو تأييد كاف من الأطراف المعنية أو المجتمع الدولي.

لهذه الأسباب، وعلى أساس المميزات الواردة في المادة ٢٧ من الميثاق، يمكن تقسيم قرارات المجلس إلى ثلاث فئات: المسائل الإجرائية التي تقررها الأغلبية المطلقة؛ والمسائل الموضوعية التي لا صلة لها بالفصل السابع والتي تتطلب أغلبية خاصة، دون ممارسة حق النقض؛ والمسائل الموضوعية المتصلة بالفصل السابع والتي تتطلب نفس الأغلبية الخاصة، ولكن مع إمكانية ممارسة ما هو معروف بحق النقض.

ختاما أقول إن الفريق العامل لديه بالفعل وثائق وافية واقتراحات محددة، وإن كان من غير الممكن حتى الآن أن نقول إنه توجد مجالات يمكن اتخاذ قرارات بشأنها، كما هو واضح من التقرير المعروض علينا.

ومع ذلك، فإن تقرير الفريق العامل يبين أيضا أن بعض الاقتراحات تحظى بتأييد عريض، مثل إضفاء الصفة المؤسسية على تدابير تحسين أساليب عمل المجلس وشفافية أنشطته؛ وتعديل عملية صنع القرار؛ والاقتراح المقدم من حركة بلدان عدم الانحياز ومفاده أنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن زيادة الفئات الأخرى للعضوية، ينبغي ألا يتم في الوقت الراهن سوى توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين.

ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي للفريق العامل أن يواصل مداولاته أثناء هذه الدورة، وأن يحاول التعرف على نقاط توافق الآراء وخاصة في المجالات التي أحرز فيها أكبر قدر من التقدم. وفي هذا السياق، أود أن أطمئن الجمعية العامة أن وفد اسبانيا سيستمر في المشاركة بنشاط في أعمال الفريق العامل، وسيقدم كل التعاون اللازم للرئاسة حتى يمكننا أن نمضي قدما على طريق توافق الآراء، بالجهود المشتركة للمجتمع الدولي قاطبة.

وأود أن أكرر التأكيد على أن هذه العملية يجب أن تلتمس أوسع تأييد ممكن من الدول الأعضاء. فهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان شرعية هذا الإصلاح. وأرى أن هذا الهدف أكثر أهمية من مجرد التسرع. في مسرحية إسبانية كلاسيكية، تقول الشخصية الرئيسية لخادمها: "ألبسني ملابسي ببطء. فأنا متعجل"، وهذا يجعلني أتذكر المثل اللاتيني القائل "تسرع ببطء" وقد شبه البعض هذه العملية بقطار يتحرك ولا يمكننا أن نتخلف عنه. وأنا أوافق على هذا، لكنه من الأهمية بالمثل ألا نترك وراءنا على الرصيف الركاب الذين يرغبون في مواصلة الاشتراك في هذه المغامرة المشتركة لجميع الأمم.

السيد روفينسكي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة، نشطا طوال السنوات الثلاث الماضية. ومداولاته جذبت انتباه الدول الأعضاء على نطاق واسع. ومناقشاته كانت بعيدة المدى ومفصلة؛ وشملت جميع جوانب عمل مجلس الأمن.

ظهرت اقتراحات مثيرة عديدة من هذه المناقشة الحية فيما يتعلق بتشكيل المجلس وأساليب عمله مستقبلا. وهي توفر طائفة ثرية للاختيار منها. وكخطوة تالية، ينبغي للفريق أن يفعل ذلك تماما.

ينبغي له أن يبدأ بعملية الاختيار. ومن الواضح أن اقتراحات عديدة، وبخاصة تلك الرامية الى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وشفافيته، حظيت بتأييد واسع النطاق في الفريق العامل ومع حسن نوايا جميع الأطراف المعنية، ينبغي ألا يمثل اعتمادها صعوبة كبيرة.

ولأسباب عملية، فلنفصل الاقتراحات التي من شأنها أن تتطلب تعديلات للميثاق عن تلك التي لا تتطلب ذلك. لقد أعربت وفود عديدة عن الرأي القائل بأن العديد من الاقتراحات التي ترمي الى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وشفافيته وعلاقته بالدول غير الأعضاء في المجلس وبسائر الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة - وهي اقتراحات لقيت بالمناسبة تأييدا ساحقا - يمكن تنفيذها بوسائل أخرى غير إجراء تعديلات في الميثاق، ولذلك يمكن اعتمادها دون تأخير غير ضروري.

ونرى من المرغوب فيه أن يقدم الفريق العامل المفتوح العضوية توصيات تتعلق بتغييرات في تشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله قبل نهاية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، وهذا هدف يمكن تحقيقه.

اسمحوا لي الآن بأن أختصر الملامح البارزة للموقف التشيكي بشأن إصلاح مجلس الأمن. إننا نؤيد إحداث زيادة سواء في المقاعد الدائمة أو المقاعد غير الدائمة، بينما نصر على ضمان أن يعمل مجلس الأمن بسرعة وفعالية. ونحن نعترف بأن أية زيادة مغالى فيها في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين من شأنها أن تعوق فعالية المجلس. ولذلك نحبذ إجراء زيادة متواضعة في كلتا الفئتين. ونعارض إضافة فئات جديدة في عضوية مجلس الأمن مهما كان الشكل الذي يقترح لها.

والمعايير التي توضع لاختيار دول أعضاء جديدة دائمة العضوية في مجلس الأمن ينبغي أن تتضمن، في جملة أمور، مستوى التزامها بصيانة السلم الدولي، والنهوض بالتنمية والوفاء بالالتزامات المالية تجاه الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن ألمانيا واليابان مرشحتان مناسبتان، ونؤيد التمثيل الموسع لأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا.

فيما يتعلق بإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، قدمت عدة اقتراحات تتضمن الاقتراح التشيكي بالتفسير الموسع للمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، الذي من شأنه أن يمكن الدول غير الأعضاء في المجلس من الاشتراك في مناقشاته. وهذا الاقتراح طرح بمزيد من التفصيل، وبخاصة بواسطة الأرجنتين ونيوزيلندا، ولقي تأييدا واسع النطاق من الدول الأعضاء، ونأمل أن يدرج في التوصيات التي سيقدمها الفريق العامل المفتوح العضوية في آخر الأمر الى الجمعية العامة.

وأخيرا اسمحوا لي بالإعراب عن تأييد وفد بلدي لتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي نعتبره وصفا مختصرا ودقيقا لأنشطة الفريق في الدورة الخمسين للجمعية العامة. ونحن نؤيد التوصيات الواردة فيه، ونشكر السفير برايتنشتاين ممثل فنلندا، والسفير جاياناما ممثل تايلند على عملهما الممتاز بصفتهما نائبين مشاركين للرئيس، ونؤكد لهما تأييدنا المستمر.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلدي العميق لنائبي رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، السفير برايتنشتاين ممثل فنلندا والسفير جاياناما ممثل تايلند، اللذين أدارا مناقشات الفريق العامل بطريقة ممتازة. وبالإضافة الى هذا، أود أن أعرب عن تقديري للقيادة الحكيمة لرئيس الفريق العامل السابق، السفير دييغو فريتاس دو أمارال، وأتمنى للسيد غزالي حظا سعيدا في رئاسة مداولات الفريق العامل.

ولما كان مجلس الأمن يتحمل مسؤولية أساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، تغدو مناقشة تشكيل المجلس، وأساليب عمله مسألة تكتسب أهمية وخطورة فائقتين. ولذلك، فإن أية توصية أو قرار

بشأن هذا الموضوع ينبغي عدم طرحه إلا بعد مداولات متأنية وشاملة تراعى فيها وجهات نظر ومقترحات أوسع قطاع ممكن من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومع ذلك، وبعد مداولات استمرت ثلاثة أعوام بشأن هذا الأمر في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، وصلنا الى مفترق طرق، وعلينا أن نقرر ما إذا كانت هذه المداولات ستؤتي ثمارها أم أنها ستكون عديمة الجدوى. لقد استمعنا حتى الآن الى مجموعة كبيرة من الآراء. وإجراء المزيد من المناقشات دون التقدم باقتراحات ملموسة سيؤدي الى نتيجة عكسية، ولن يكون من شأنه إلا إغلاق الباب أمام أية فرصة للاضطلاع بإصلاحات مجدية. وعلينا الآن أن نتجاوز المصالح الضيقة للدول وأن نغتنم هذه الفرصة المتاحة لتقديم مقترحات ملموسة ولمحاولة بناء توافق الآراء الضروري لإعمال هذه المقترحات.

وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أنه إذا لم يكن من الممكن الاتفاق على جميع المسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن، فينبغي لنا أن نتخذ إجراء بشأن المسائل التي تحقق الاتفاق بشأنها. وهذا يرتبط بشكل خاص بالمسائل المتعلقة بأساليب عمل المجلس. فلا ينبغي أن ترتهن هذه المسائل بمسائل أخرى لم تنل قدرا واسعا من الاتفاق. فالمسائل التي اتفق عليها بشأن أساليب عمل مجلس الأمن ينبغي أن تقدم الى المجلس في شكل توصيات حتى يضفي عليها الطابع المؤسسي.

هناك رأي شبه إجماعي بضرورة زيادة الشفافية في مجلس الأمن. وتجدر الإشارة الى أن بعض التحسينات الأخيرة زادت من شفافية المجلس، مثل الإحاطات الإعلامية التي يقدمها رئيس المجلس الى الدول غير الأعضاء فيه. ونود أن نشيد بهذه المبادرة، بيد أننا نعتقد اعتقادا راسخا أن هناك الكثير الذي يمكن عمله في هذا الصدد.

ويرى وفد بلدي أن البلدان التي تستضيف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تشترك في الاجتماعات التي يعقدها مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات. وترى كرواتيا، بوصفها بلدا مستضيفا لقوات، أنه يمكن استخلاص منفعة متبادلة من هذه السياسة. وتشارك جمهورية كرواتيا أيضا وجهة النظر التي أعربت عنها دول كثيرة من أنه ينبغي أن تفسر المادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة بطريقة تسمح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي هي غير الأعضاء في مجلس الأمن بالمشاركة في المناقشات خلال المشاورات غير الرسمية التي يجريها المجلس بشأن القضايا التي تؤثر عليها مباشرة.

ويبدو لنا أنه من الإنصاف أن تتمكن الدول التي تتأثر مباشرة من قرارات مجلس الأمن من عرض مواقفها في اجتماعات المجلس ذات الصلة. وبالإضافة الى ذلك فإن تبادل وجهات النظر بين هذه الدول وأعضاء مجلس الأمن في المراحل المبكرة لعملية صنع القرار سيؤدي الى تقييم متبادل أفضل للحالة قيد النظر. وهذا من شأنه أن يساعد المجلس في اتخاذ قرارات على أساس معلومات أفضل، وأن يسهل تنفيذ تلك القرارات.

وبالنسبة لتكوين مجلس الأمن، تود جمهورية كرواتيا أن تعلن مرة أخرى أنها تؤيد إجراء زيادة في فئتي العضوية الدائمة والعضوية غير الدائمة في المجلس. ولا ينبغي أن تؤدي الزيادة في حجم المجلس الى التأثير سلبا على كفاءة عمل هذه الهيئة. ولذلك فإننا نرى أن العضوية الإجمالية في المجلس لا ينبغي أن تتجاوز ٢٥ عضوا، وإن كنا لا نعتبر هذا العدد حدا غير قابل للتفاوض، بل هو بالأحرى هدف عام.

وترى كرواتيا أن ألمانيا واليابان تستحقان العضوية الدائمة في مجلس الأمن وذلك لتقيدهما الثابت بالمبادئ الديمقراطية وإسهامهما القيم والنشط في حفظ السلم والأمن الدوليين.

ويؤيد وفد بلدي أيضا المقترحات الداعية الى أن تكون بلدان من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ومن الممكن أن يمثل عضو دائم واحد كل منطقة من هذه المناطق الثلاث. والعضوية الدائمة لهذه المناطق لا ينبغي النظر فيها لمجرد ضمان تحقيق التوزيع الجغرافي العادل فقط ولكن أيضا لأن بلدان هذه المناطق لها تأثير سياسي واقتصادي كبير، كما أنها تضطلع بدور بناء في الشؤون الدولية بما في ذلك عملية حفظ السلم. وتحترم كرواتيا بطبيعة الحال، القرار الذي توصلت إليه دول هذه المناطق بشأن الطريقة التي تفضلها لتكون ممثلة في المجلس على نحو أفضل.

وفيما يتعلق بأمد بقاء الأعضاء الدائمين الجدد والحاليين، يرى وفد بلدي أن صفة الدوام لا ينبغي أن تؤخذ بمعناها الحرفي. ونحن نؤيد الرأي القائل بضرورة إيجاد آلية للاستعراض تنظر في مركز الأعضاء الدائمين كل ١٠ الى ١٥ عاما.

ومن الصعب أن نناقش زيادة العضوية الدائمة في مجلس الأمن دون أن ننظر في نفس الوقت في حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون. وتود جمهورية كرواتيا أن تؤكد من جديد موقفها العام بأنه ينبغي الحد من حق النقض ومن ممارسة هذا الحق. ومع ذلك ونظرا لأنه من غير المرجح أن يلغى حق النقض قريبا، ترى جمهورية كرواتيا أن الاقتراح الخاص بضرورة ممارسة حقي نقض على الأقل لإبطال أي قرار لمجلس الأمن اقتراح يستحق الدراسة الجادة. وقد يكون هذا الاقتراح أكثر ملاءمة في مجلس أمن زاد فيه عدد الأعضاء الدائمين. وبالإضافة الى ذلك نرى أن نطاق حق النقض يجب أن يقتصر على تدابير التنفيذ المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق.

يود وفد بلدي أيضا أن يؤكد من جديد ضرورة مراعاة مصالح الدول الصغيرة عند النظر في توسيع مجلس الأمن. وتطبيقا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، نرى أنه ينبغي إنشاء آلية تضمن للدول الصغيرة أن يكون لها صوت في المجلس، وذلك عن طريق التناوب المتوازن للمقاعد غير الدائمة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن الوقت قد حان لإضفاء الصفة الرسمية على التوصيات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن والتي حظيت بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويجب أن يركز الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن على هذا الأمر في الجلسات التي يعقدها في المستقبل. ونحن الآن في مرحلة نرى فيها أن تكرار إعلان الدول الأعضاء عن مواقفها الراسخة والمعروفة جيدا لن يؤدي الى نتيجة نافعة، ولقد حان الوقت لنعمل، خشية أن نغامر بضياع الفرصة الحالية.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انقضت ثلاث سنوات منذ بدأنا الدراسة الحالية لمسألة توسيع مجلس الأمن. ثلاث سنوات ناقشنا فيها بالكامل المسائل المطروحة علينا وأوضحنا المفاهيم الأساسية، وقدمنا فيها مقترحات إبداعية لتعزيز المجلس. وفي هذه السنوات الثلاث أيضا استجاب مجلس الأمن جزئيا لاقتراحات الجمعية العامة والفريق العامل، فحسن أساليب عمله وزاد من شفافيته لصالح الدول غير الأعضاء، وعزز صلاته بالبلدان المساهمة بقوات. وبعد هذه السنوات الثلاث وعلى الرغم من اتفاقنا على ضرورة التوسيع ومن الالتزامات التي ارتبطنا بها في الاحتفالات بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين، فإننا لم نوسع مجلس الأمن حتى الآن، مع أن هذا التوسيع كان، بعد كل شيء، هدف الولاية التي أوكلت للفريق العامل.

إن مواقف الدول الأعضاء بشأن المسائل المعروضة علينا أصبحت واضحة الآن. وأمامنا اقتراحات شيقة بما في ذلك الاقتراحات التي قدمتها تونس والنرويج والتي يمكن زيادة تطويرها. وكما ذكر وزير الخارجية البريطاني، السيد مالكولم ريفكند، في المناقشة العامة، لقد حان الوقت للتحرك من مرحلة مناقشة المبادئ الى مرحلة مناقشة المقترحات، ومن مرحلة تكرار النقاط المعروفة تماما الى مرحلة المفاوضات الجادة. والاستمرار في المناقشة العامة سنة أخرى لن يفيدنا ولن يفيد الأمم المتحدة.

وأجازف بالتأكيد بأن لدينا بالفعل قدرا كبيرا من الاتفاق في الجمعية العامة على الأسلوب الذي ينبغي به توسيع المجلس: أولا، إن بعض البلدان، لما لها من وزن

سياسي واقتصادي ودبلوماسي تستحق أن تمنح العضوية الدائمة في المجلس. ونحن نرحب بالتأييد الواسع النطاق الذي حصلت عليه اليابان وألمانيا هنا في المناقشة التي تدور في الجمعية، وكذلك في الفريق العامل.

ثانيا، هناك اتفاق على أنه ينبغي زيادة تمثيل البلدان النامية في المجلس.

ثالثا، هناك اتفاق على أنه ينبغي الاستمرار في عملية التغيير العضوي والمتطور في أساليب عمل المجلس، التي تعزز شفافيته.

ويجب قبل كل شيء أن يبقى المجلس فعالا وكفؤا وقادرا على الرد بشكل سريع وحاسم على التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وهذا يعني، بالنسبة لنا على الأقل، أن حجم المجلس يجب أن يظل عمليا، وأن أي توسيع في حجم المجلس يجب أن يكون متواضعا، أي أن يبقيه في حدود ٢٠ أو ٢١ مقعدا مثلا، فالمجلس هيئة لها طبيعة عملية ويجب أن يظل كذلك، وهو ليس ناديا للنقاش، وليس برلمانا أو نسخة مكررة من الجمعية العامة.

وختاما، أحيي العمل الذي قام به السفير برايتنشتاين والسفير جاياناما نائبا رئيس الفريق العامل، على جهودهما الرسمية وغير الرسمية على السواء، من أجل دفع مناقشاتنا الى الأمام. كما نشيد برئيس الجمعية العامة وبالتزامه الشخصي بقضية الإصلاح. ونتعهد بالعمل معه ومع نائبي الرئيس من أجل التوصل الى ختام مبكر وناجح لأعمالنا حتى يكون لنا مجلس أمن عصري وفعال وصالح للألفية الجديدة.

وأود أن أختتم بإبداء ملاحظة أخيرة. ففي حين أنه يتعين علينا ألا نقيّم إسهامات البلدان في الأمم المتحدة في ضوء مساهماتها في الميزانية فحسب، فمن الأهمية بمكان أيضا أن نستند الى الحقائق. ومن ثم، اسمحوا لي أن أسجل مرة أخرى أن المملكة المتحدة هي خامس أكبر المساهمين الماليين في الميزانيات المقررة لهذه المنظمة، ومن المنتظر أن تظل كذلك، فهي تدفع في الوقت الحالي ٥,٣٢ في المائة من الميزانية العادية و ٦,٦ في المائة من ميزانية عمليات حفظ السلام، وذلك بالرغم مما ارتآه أحد الزملاء بالأمس أثناء هذه المناقشة. وأي وفد يريد التأكد من هذه الحقائق يستطيع أن يحصل عليها بسهولة من زملائنا في الأمانة العامة.

السيد غنم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد الولايات المتحدة أيما سعادة أن تشارك في المناقشة الدائرة اليوم بشأن البند ٤٧ من جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة".

وقد أثبتت المناقشة التي جرت في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية، بتوجيه من نائبي رئيسنا المقتدرين للغاية، أنها مفيدة جدا. وعلى الرغم من أن التوصل الى توافق نهائي في الآراء ما زال مستعصيا على الفريق العامل، أمكن إحراز بعض الإنجازات الهامة هذا العام. وقد أكد الفريق العامل من جديد في تقريره للجمعية العامة، اتفاقه على استكشاف السبل لإصلاح مجلس الأمن على نحو يدعم

> "قدرته وفعاليته ويعزز طابعه التمثيلي ويحسّن كفاءة عمله". (A/50/47، الفقرة ١٦)

وفي هذا السياق، أظهرت المناقشات التي دارت في إطار الفريق العامل مرة أخرى أن كثيرا من الوفود تشارك الولايات المتحدة الرأي في أن منح العضوية الدائمة لألمانيا واليابان شرط لا غنى عنه لإصلاح مجلس الأمن. والتأييد الساحق الذي حصلت عليه اليابان عند التصويت على مقعد العضو غير الدائم للفترة من ١٩٩٧ الى ١٩٩٨ يبرز بوضوح التقدير الذي يكنه المجتمع الدولي لسجل اليابان من حيث تأثيرها العالمي البناء وقدرتها على تحمل المسؤوليات العالمية الثقيلة. وقد أظهرت ألمانيا بالمثل قدرة قيادية عالمية مثيرة للإعجاب أثناء فترة عضويتها في مجلس الأمن. ويمكن لليابان وألمانيا أن تصبحا عضوين دائمين جديدين ونافعين يعززان المجلس بمساهماتهما؛ ولا بد لي من أن أؤكد أن الولايات المتحدة، في الواقع، لا يمكنها الموافقة على زيادة عضوية المجلس دون أن يترتب على ذلك حصولهما على العضوية الدائمة.

كما يمكن للولايات المتحدة أن تقبل زيادة متواضعة في عضوية المجلس تتجاوز المقعدين الدائمين لألمانيا واليابان، مع المراعاة الدقيقة لضرورة الحفاظ على كفاءة المجلس في أدائه لعمله. فنحن لا نرغب في أن نهدم المجلس أثناء عملية محاولة تعزيزه. وفيما يتجاوز ألمانيا واليابان، تظل زيادة العضوية مسألة جوهرية. وبينما لا تتخذ الولايات المتحدة موقفا معينا فيما يتعلق بكيفية تخصيص المقاعد الأخرى، نرى أن الحجم الكلي لعضوية المجلس ينبغي ألا يتجاوز ٢٠ عضوا أو ما يقرب من ذلك.

هذا علاوة على أننا لن نوافق على إجراء أي تغيير في مركز الأعضاء الدائمين الحاليين، وصلاحياتهم، والتزاماتهم، فكل منهم بلد يتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي عالمي، ولديه القدرة على الإسهام في إرساء السلام والأمن عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة على مستوى عالمي.

وقد تناولت المناقشات التي دارت في إطار الفريق العامل مسألة نطاق مشاركة البلدان النامية في أعمال المجلس. وثمة عنصر جديد ومثير للاهتمام برز في مناقشات هذا العام ويتمثل في تقديم عدد من الوفود اقتراحات خلاقة بشأن مفهوم التناوب الإقليمي للمقاعد الدائمة. وفي رأينا أنه مفهوم إيجابي وبناء في آن معا، وجدير بأن ينظر فيه بعناية؛ ونأمل أن يوليه الفريق العامل مزيدا من الدراسة.

وما زلنا ملتزمين بالانفتاح والشفافية والاستجابة والحوار بين المجلس وبين غير الأعضاء فيه. والواقع أن المجلس قد كشف عن قدرته على إبداء مزيد من المرونة لتكييف أساليب عمله من أجل تحقيق هذه الأهداف، وربما أكثر من أي هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة. وفي هذا العام أجري المزيد من المناقشات العلنية حول الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع النطاق قبل نظر المجلس في أي من هذه الموضوعات. وكان الجدول اليومي لأعمال المجلس ينشر بمزيد من التفصيل أكثر من أي وقت مضى. وتواصل عقد الاجتماعات التي تضم البلدان المساهمة بقوات، مع التركيز الخاص على أن يتم ذلك قبيل نظر المجلس في الإجراءات الخاصة بولايات حفظ السلام. كما سعى رؤساء المجلس الى إحاطة الدول الأعضاء بانتظام بمداولات المجلس، ومن المؤكد أننا قد فعلنا ذلك مرات كثيرة أثناء فترة رئاستنا للمجلس. وما زلنا منفتحين، كلما دعت الحاجة، بالنظر في إجراء مزيد من التغييرات الإجرائية لتعزيز شفافية المجلس وكفاءته.

إننا نرحب بالاهتمام الشديد الذي أبداه رئيس الجمعية العامة بمسألة توسيع نطاق عضوية المجلس وإصلاحه، كما نرحب بقدرته القيادية كرئيس للفريق العامل.

السيد عروة (السودان): بدءا أود أن أشكر مكتب الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، على ما بذله من جهد يعكسه التقرير المعروض أمامنا. كما نشكر الأمانة العامة على تيسيرها لعمل الفريق العامل.

إن الدعوة لإصلاح المنظمة الدولية، وفي مقدمتها إصلاح مجلس الأمن وأساليب عمله، أمر يتفق عليه جميع أعضاء الأمم المتحدة، لما ظل يلعبه المجلس من دور بدأ يمس كثيرا من المجالات التي تهم المجتمع الدولي وتتأثر بها الشعوب. لهذا فإن وفد بلادي يرى أن تنطلق جهود إصلاح المجلس من مبادئ الميثاق، وأهمها مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول. فالميثاق هو المعيار الذي يجب أن تقاس به كل مطالب إصلاح المجلس لكي يتسق عمله مع مبادئ الميثاق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية).

إن جميع الذين سبقوني بالحديث قد أمنوا على ضرورة أن يقوم عمل المجلس على أساس من الشفافية وتحري العدالة، وأن تكون عضويته انعكاسا حقيقيا لمبدأ الديمقراطية. فالميثاق يؤكد على أن المجلس يصرّف أعماله إنابة عن أعضاء الأمم المتحدة الذين يتطلعون الى أن تأتي قراراته معبرة عن هذه الحقيقة. ومما يؤسف له أن واقع المجلس غير ذلك. فقد اتسمت أعمال المجلس بالغموض والضبابية واللقاءات السرية،

فيما أصبحت قراراته تفتقر الى العدالة والموضوعية، وأضحت ساحة صالحة لتصفية الحسابات من جانب بعض أعضائه مع دول أخرى. كما استغل المجلس ليتحول الى جهاز عقابي لترويض الدول والشعوب، بينما نص الميثاق على أن يكون المجلس جهازا لحل النزاعات ومعالجتها بالطرق السلمية.

إن وفد بلادي يرى أن أوجب الأولويات لإصلاح المجلس هي جعله أكثر تمثيلا للواقع العالمي. فالمجلس قد أنشئ من إحدى عشرة دولة عندما كانت عضوية الأمم المتحدة تتكون من واحد وخمسين دولة في عام ١٩٤٥. وفرض الواقع العالمي عام ١٩٦٥ زيادة عضوية المجلس الى خمس عشرة دولة عندما أصبح عدد أعضاء الأمم المتحدة مائة وثلاث عشرة دولة. واليوم وقد بلغ عدد أعضاء الأمم المتحدة مائة وخمس وثمانين دولة، فإنه يتوجب زيادة عضوية المجلس بطريقة عادلة تأخذ في اعتبارها أن كل الدول المستعمرة في الماضي قد أضحت دولا حرة تتمتع بسيادة كاملة ولها الحق في المشاركة في اتخاذ القرار وفي حفظ الأمن والسلم الدوليين.

وهنا يتفق وفد بلادي مع المقترح الماليزي بأن تتم الزيادة المقترحة في عضوية المجلس لتعكس التمثيل الإقليمي في المنطقة، وذلك بأن تقوم المنطقة باختيار ممثليها وفقا لمعايير محددة. وبهذه الصفة فإن هذه الدول تمثل أقاليمها بالدرجة الأولى. وهذا المقترح من شأنه أن يضع حدا لممارسات بعض الدول التي ظنت أن عضويتها بالمجلس شرف لها وحدها، ولا تكلف نفسها مجرد التشاور مع دول الإقليم الذي تمثله.

إن سعينا لإعمال الشفافية في عمل المجلس يتطلب إعادة النظر في ركون المجلس الى الإكثار من الاجتماعات غير الرسمية التي يتم فيها التداول حول البنود المطروحة وصياغة مشاريع القرارات التي يتم إحضارها الى الجلسات الرسمية والتي هي عبارة عن جلسات مراسيمية للإعلان بشكل رسمي عن القرارات المتخذة مسبقا. ولهذا يؤيد وفد بلادي المقترح الخاص بتطبيق المادة الحادية والثلاثين من الميثاق على جلسات المجلس غير الرسمية، لتتمكن الدول غير الأعضاء في المجلس والمعنية بالقضية المطروحة من المشاركة في هذه الجلسات غير الرسمية، وذلك تحقيقا للعدالة والمساواة بين كافة أطراف النزاع. كما يؤكد وفد بلادي على أهمية توسيع التشاور بين أعضاء المجلس ليشمل كافة أعضاء الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الفصل السابع لما له من آثار بعيدة تتعدى الدول المعنية بفرض الجزاءات الى دول وشعوب المنطقة، بل وخارجها في حالات عديدة.

ومن التدابير التي من شأنها أن تدعم إصلاح عمل مجلس الأمن، حسبما يرى وفد بلادي، ضرورة تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، خاصة فيما يتصل بتطبيق الفصل السابع، وذلك لما للجمعية العامة من صفة تمثيلية أوسع، ووقوع العديد من جوانب الفصل السابع في دائرة اختصاصها. كما يدعو وفد بلادي الى تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، والاستئناس برأي الجمعية العامة وتلك المنظمات الإقليمية بشكل أكبر مما هو عليه الآن، خاصة في مجال إعمال الفصل السادس وفض النزاعات بالطرق السلمية حفظا للأمن والسلم الدوليين.

ومتابعة لأعمال المجلس، يرى وفد بلادي أن يقصر مجلس الأمن عمله على النظر في المسائل السياسية والأمنية فقط دون الخوض في المسائل ذات الصفة القانونية التي هي من صميم ولاية محكمة العدل الدولية.

إن حق النقض فرضته ظروف ما عادت قائمة في عالمنا المعاصر. كما لا يخفى عليكم إنه يجافي مبدأ المساواة بين الدول الذي نص عليه الميثاق، وهو بهذا يتعارض مع مبدأ ديمقراطية المنظمة. ومن هذا المنطلق، يدعو وفد بلادي الى إلغائه كهدف يحقق العدالة والمساواة في عمل المنظمة، والمجلس بوجه خاص.

إن المطالبة بالديمقراطية يجب ألا تكون مجالا لازدواجية المعايير والانتقائية. ويتوجب علينا جميعا الالتزام بخدمة مبادئ الديمقراطية قولا وعملا إذا كانت نوايانا خالصة في نشرها.

ختاما، يرى وفد بلادي أن عمل الفريق العامل لم يحقق التقدم المرجو لتمسُك البعض بما اكتسبه من امتيازات. وندعو الى إسراع الفريق العامل بإنجاز مهامه حتى يتوقف استخدام المجلس كأداة في يد بعض أعضاءه لمعاقبة الآخرين، وممارسة

ازدواجية المعايير والانتقائية في إصدار القرارات وتنفيذها.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتطلع الوفد الاندونيسي الى العمل بشكل وثيق مع السيد غزالي عندما يقوم، بوصفه رئيسا للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، بترأس مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنقدم تهانينا لنائبي رئيس الفريق العامل على إعادة انتخابهما.

ويود وفد بلدي في البداية أن يعلن تأييده التام للبيان الذي أدلت به كولومبيا باسم حركة عدم الانحياز، والذي أكد الأهمية التي نعلقها على هذه المسألة والضرورة الملحة لتحقيق الديمقراطية والشفافية في أداء المجلس لعمله.

ويجب أن يقال، إقرارا بفضل الدول الأعضاء، إنه منذ بداية المداولات في الفريق العامل المفوض بالنظر في مسألة توسيع مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة، بُذلت مساع جادة لحل العدد الكبير من المسائل الخلافية. ومما أتاح ذلك، الى حد بعيد، تقديم مقترحات أسهمت في تحقيق تقدير أفضل للمواقف المختلفة السائدة بيننا. وأدى ذلك، بدوره، الى إرساء قاعدة متينة لمزيد من العمل نحو إصلاح مجلس الأمن وإنعاشه، وهما أمر نتفق جميعا على أن أوانه قد آن منذ وقت بعيد، ولا يمكن تأجيله الى ما لا نهاية ومع ذلك فإن اتجاهنا المستقبلي بعيد عن الوضوح وهو ليس جليا بذاته، ومرد ذلك في المقام الأول الى تفاعل مجموعة معقدة من العوامل والسياسات، لم تؤد دائما الى تحقيق المطالب والتوقعات المشروعة لهذا الزمن، أو لم تستجب لها.

ولذا فمن السديد أن نسأل الى متى يستطيع المجتمع الدولي أن يقر الوضع الحالي الذي يتعذر الدفاع عنه؛ وما هو التفكير المنطقي الكامن وراء التفضيل المعلن من بعض الأعضاء للأوضاع الحالية على التغييرات في تشكيل مجلس الأمن وعمليات صنع القرار به؛ وهل نحن ملتزمون التزاما صادقا بإيجاد مجلس يعكس الحقائق غير المنكرة القائمة في العالم المعاصر.

ومن الواضح أن النجاح في مساعينا لإصلاح وإنعاش مجلس الأمن ستظل تخطئ الهدف إذا كانت المسألة الرئيسية، مسألة زيادة العضوية الدائمة، لا تعطى من الاعتبار ما هي جديرة به. ومن أسف أن هذه المسألة كثيرا ما صورت، عن خطأ حسبما نراه، على أنها مؤدية الى توسيع ناد قاصر على فئة خاصة، والى خلق مراكز قوة جديدة وأنظمة جديدة لها ميزة وليس لها مسؤولية. إلا أن من شأن أعضاء دائمين جدد من البلدان النامية أن يكونوا ملتزمين بتدارك مثل تلك الأخطاء في الرؤية، باضطلاعهم بالالتزامات الثقيلة العبء التي ينطوي عليها مركز العضوية الدائمة، خصوصا فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين. وبذلك، فإن من شأن هؤلاء الأعضاء، وهم في عزلة عن سياسات القوة، أن يكونوا ملتزمين بصون المصالح الجماعية للمجتمع العالمي، وأن يعطوا الأولوية لحل المنازعات من خلال الحوار والتفاوض - على أن يكون اللجوء الى القوة هو الملاذ الأخير، وأن يسعوا الى عملية ديمقراطية في صنع القرار، من خلال التشاور مع الأطراف المعنية في النزاعات، ومع غيرها من البلدان التي يهمها الأمر، وأن يعززوا بذلك قنوات الاتصال. ومن شأنهم أن يعملوا بحيدة وموضوعية، بما يكفل أن تكون مقررات المجلس قائمة على العدالة والانصاف والتماسك. وأن يجهدوا في سبيل إقامة علاقة عمل مشترك مع الجمعية العامة وغيرها من الهيئات، وأن يسعوا الى الاشراك الأوثق لمجموع الأعضاء في عمل مجلس الأمن.

وينبغي أيضا الاعتراف بأن بعض البلدان النامية التي تسعى الى العضوية الدائمة قد اكتسبت مكانها المشروع باسهامات متعددة في تحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة، خصوصا في مجال حفظ الأمن والسلم، وأثبتت، بسبب الحقائق السياسية والاقتصادية، كفاءتها في منع النزاعات وحلها، وتشجيع التناغم الإقليمي وإقامة صرح الثقة والوئام.

وإننا نرى أن مجلس الأمن لم يعد يستطيع أن يظل راكدا وغير مستجيب للوسط الذي تغير، ولا يزال

يتغير، في وقتنا المعاصر. ولذا فقد آن الأوان أن ننأى عن المفارقات التاريخية الموروثة من الماضي، ونسعى الى إحداث تغييرات تتمشى مع مرور الزمن وتطور الأحداث، وندخل توازنا جديدا في تشكيل المجلس.

وتعتقد اندونيسيا، في هذا الصدد، أن زيادة فئة الأعضاء الدائمين ينبغي أن تعكس ما للبلدان النامية من إرادة ومصالح، بما يتمشى مع الحقائق الراهنة والسياق الدولي الذي تغير. وتبعا لذلك، فإن زيادة لا تضم البلدان غير المنحازة والبلدان النامية من شأنها أن تكون غير عادلة وأن تزيد توسيع الفجوة بين تلك الدول والأمم المتقدمة النمو، ولن يكون من شأنها تصحيح اختلال التوازن الجغرافي الموجود الآن فعلا. ومن السديد أن يلاحظ أنه، على عكس بعض التأكيدات، لا يمكن أن يقال إن أية دولة من الدول المتقدمة النمو التي تسعى الى العضوية الدائمة قد تلقت التأييد على كلا الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ويرى وفدي أنه من الأمور الأساسية الاستمرار في بذل جهود متضافرة نحو حل مسألة الأعضاء الدائمين الجدد، بموجب صفقة توسيع شاملة، تشمل كذلك الأعضاء غير الدائمين. أما الأخذ بحل جزئي لهذه المسألة، في تجاهل تام للحاجة الى صفقة شاملة، يكون من شأنه أن يقوض تقويضا خطيرا مساعينا الى إيجاد مجلس الأمن أكثر توازنا وتمثيلا وشرعية، وأن يكون، تبعا لذلك، حلا لا يمكن قبوله.

ولقد سبق تسجيل ما أعرب عنه وفدي من شكوك وتحفظات بشأن أنواع أو فئات جديدة من العضوية في مجلس الأمن، تحقيقا لغرض ظاهري هو توفير مزيد من الفرص لفريق غير محدد من الدول. إن تلك المقترحات متسمة بغموض شديد، كما أن فعاليتها وقابليتها للتطبيق العملي مشكوك فيهما، ومن شأنها الحد، بلا لزوم، من مدى وحجم عملية الإصلاح.

إن مفهوم الإقليمية، بصفة خاصة، من شأنه أن يسلب الجمعية العامة ولايتها في انتخاب الأعضاء. ويجب أن تكون أوراق اعتماد المرشحين مفتوحة لتفحصها العضوية الواسعة. ومن شأن التمثيل الإقليمي أن يذكي عوامل سخط ظلت الى الآن مغمورة في خضم المصالح الأوسع نطاقا للصداقة الإقليمية. بل قد يشحذ هذا التمثيل الإحَن الإقليمية حيثما تكون موجودة. ومما يزيد الطين بلة مسألة التوفيق بين المصالح الإقليمية والإمكانية العملية لتعيين بلد أو بلدين، نظرا لتنوع وتعدد المنظمات في بعض الأقاليم، من حيث القدرات، والميول السياسية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي ألا نخلط بين مفهوم الإقليمية المدرج في الفصل الثامن من الميثاق، ومفهوم التمثيل الإقليمي في مجلس الأمن، لأن للمفهومين خصائص وآثارا متميزة. ولذا فإن النهج الإقليمي ليس من شأنه أن يحقق تحسينا موضوعيا لما هو موجود حاليا في مجلس الأمن. من الجور واختلال في التوازن.

إن اندونيسيا طالما أيدت زيادة ملائمة في فئة الأعضاء غير الدائمين، نظرا للتوسع الهائل الذي حدث في عضوية الأمم المتحدة. إن تلك الزيادة، على أساس الاسترشاد بمبدأ التمثيل الجغرافي العادل، قد أصبحت حتمية لأن النقص في التمثيل لا يتمشى مع ما يجري من عملية تحقيق الديمقراطية.

أما بشأن طرائق العمل وممارساته في مجلس الأمن، كان للتغييرات التي أدخلت وقع نافع يتمثل في تعزيز العلاقات بين المجلس والعضوية العامة. وقد لاحظنا بصفة خاصة الإحاطات الإعلامية التي يدلي بها رئيس مجلس الأمن لغير أعضائه؛ والاجتماعات بين أعضاء المجلس والبلدان المسهمة بقوات؛ والمشاورات بين رئيس المجلس والدول الأعضاء التي تعنيها المنازعات التي ينظر فيها المجلس؛ وعقد المزيد من الاجتماعات الرسمية لمجلس الأمن، لمعالجة حالات محددة أو موضوعات ذات أهمية للمجتمع الدولي.

وبينما تشكل كثير من تلك الإجراءات والممارسات تطورات مشجعة، فإن أهميتها قد بولغ فيها؛ فهي بعيدة عن تحقيق متطلبات الشفافية والمساءلة وتحقيق الديمقراطية. وبذلك، فإن ما أمكن تحقيقه هو تحسينات ذات طبيعة هامشية، لا تعالج المسائل اللـُبية. فلا يزال هنا طريق طويل لا بد من قطعه. ويقتضي الأمر إنجاز أشياء أكثر بكثير، خصوصا في مجال إضفاء الطابع المؤسسي على العديد من تلك الإجراءات والممارسات.

وطالما اعترف بأن علاقة عمل وافية بالغرض بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين شرط مسبق أساسي لكفاءة المجلس. وقد أسهم الأعضاء غير الدائمين، في كلتا الجلسات الرسمية والمشاورات غير الرسمية، إسهامات إيجابية في تحقيق الحل السلمي للنزاعات. وبذلك فإن الأعضاء الدائمين، وغير الدائمين يتقاسمون جماعيا، ثقة مقدسة، ويعملون بالنيابة عن الأعضاء الآخرين في المنظمة. وينبغي أن يدعـّم ذلك بحث بنـّاء عن توافق الآراء على مسائل صعبة وخلافية.

وأخيرا، ففيما يتعلق بمسألة حق النقض، تضم اندونيسيا صوتها الى موقف حركة عدم الانحياز كما قدمته مصر في آذار/مارس ١٩٩٦. إن من شأن الإبقاء على هذا الحق أن يفت في ما تكنه الدول الأعضاء من ائتمان وثقة بنزاهة مجلس الأمن وموضوعيته. إن مبادئ الإنصاف والمساواة والشرعية تقتضي أيضا إلغاء هذا الحق. كما أن ممارسة هذا الحق الذي يكفل دورا قصريا ومهيمنا لقليل من الدول القوية، لا تتوافق مع المساعي الجارية لإصلاح عمليات صنع القرارات في مجلس الأمن.

وختاما، فإن اندونيسيا تعتبر أن من الضروري أن يواصل الفريق العامل مساعيه للوفاء بالمهمة التي عهدت بها الجمعية العامة إليه. لذلك فإننا نؤيد التوصية الواردة في تقريره بشأن مواصلة عمله خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وبالنظر الى أن ثمة قضايا حرجة تمس المصالح الحيوية لجميع الدول الأعضاء، فإن وفدي يحث على التزام الحذر بدلا من اتخاذ قرارات متعجلة نظرا الى عواقب ذلك على مستقبل مجلس الأمن.

السيد ديدي (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قدم وزير خارجيتنا الى صاحب السعادة السيد غزالي اسماعيل تهانئ وفد ملديف الرسمية له بمناسبة انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في الدورة الحادية والخمسين. بيد أنه لما كانت هذه هي أول مرة أتكلم فيها في الجلسات العامة، فإنني أرغب في أن أضيف تهانئي له لانتخابه عن جدارة تامة لهذا المنصب الرفيع. وانه ليسعدني، إذ أتكلم باسم الوفد الملديفي، أن أؤكد للرئيس تعاوننا الكامل معه. وإننا لنعرب عن تأييدنا القلبي الكامل للطريقة الفعالة التي تدار بها مداولاتنا.

ويسعد ملديف أنها كانت من بين الدول الأعضاء العشر التي أدى الطلب الذي تقدمت به في ١٩٧٩ الى أن يدرج أصلا في جدول أعمال الجمعية العامة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. لقد مرت سبعة عشر عاما منذ عرض هذا الطلب. بيد أن الجمعية العامة لم تقرر الشروع في القيام بعمل بموجب هذا البند إلا في عام ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين، أعربت الدول الأعضاء في هذه المنظمة عن الكثير من الآراء المختلفة تحت هذا السقف، علاوة على ما أعرب عنه الأفراد المهتمون في أماكن أخرى. وقد اكتسبت مسألة عضوية مجلس الأمن حاليا الزخم الذي تستحقه.

إننا ندرك تماما أن أي تغيير في تشكيل مجلس الأمن سيستلزم أيضا النظر في بضعة أمور أخرى، بما في ذلك إدخال التعديلات الضرورية في الميثاق، ودور حق النقض بالشكل الذي يقوم عليه في الوقت الحاضر، وعملية صنع القرارات في المجلس. وبالمثل، فإن القضايا المتعلقة بالعضوية الدائمة، والشفافية في عمل المجلس، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة، مجالات تحظى بنفس القدر من الأهمية وتشغل اهتمام أعضاء هذه المنظمة، وإن كانت شتى البلدان ومجموعات البلدان تنظر اليها، فيما يحتمل، من زوايا مختلفة. إن كيفية التوصل الى "التمثيل العادل" ذاته قضية حساسة نظرا الى أن من المحتمل أن يكون لها تفسير مختلف فيما بين الدول الأعضاء، وحتى في نفس المجموعة الجغرافية.

إن المهمة عسيرة. ويقدر الوفد الملديفي تقديرا عميقا ما بذله الفريق العامل المفتوح العضوية منذ انشائه في ١٩٩٣ من جهود لا تكل من أجل تجميع كل العناصر التي تكون هذه القضية. وإننا لنود أن نرى العملية وقد أسفرت عن إصلاح يجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية. ونحن نمانع أن تصبح الأمم المتحدة هيئة تشاركية يقوم الأقوياء والأثرياء وحدهم بالبت في القضايا. لقد تغير العالم، فاتحا فرصا عديدة وموجدا تحديات هائلة. وقد أصبح الوقت مؤاتيا لتعزيز وإعادة تنشيط مبادئ السيادة المتساوية والمشاركة العادلة المركوزة في الميثاق.

وقد أعرب الكثيرون من رؤساء الوفود عن آرائهم في هذا الموضوع خلال المناقشة العامة. وقد أيد بعضهم المقترحات التي طرحها آخرون، أو أعربوا عن انحيازهم لها. ولا يبدو أن أيا منهم يخالف الرأي في أن هناك حاجة ملحة اليوم الى إصلاح مجلس الأمن. بيد أنه بالنظر الى أن الجمعية العامة قد اضطلعت بالنظر في هذا البند طيلة ما يزيد عن عقد من الزمان منذ إدراجه في جدول الأعمال، فإننا لا نشعر بأن إلحاحيته في الوقت الحالي تجعله يعالج باستعجال على حساب النتائج المقصودة. ورغما عن ذلك، فإن وفدي لا يرغب في أن يطول أمد المناقشات حول الإصلاح، لأنه لا يمكن المحافظة على زخم عملية الإصلاح الى ما لا نهاية. وفي حين أنه لا يمكن تجاهل ما يمليه الواقع، فإنه يجب أن تستمر المناقشات حتى يتم التوصل الى توافق آراء حول جميع الجوانب الهامة. وينبغي أن يشمل ذلك أساس تناوب المقاعد غير الدائمة والتمثيل العادل لجميع أعضاء هذه المنظمة، على أن تؤخذ في الحسبان، على وجه الخصوص، مصالح الدول الأقل استفادة والدول الصغيرة، مثل بلدي. إذ أن أمثالنا هم الذين يتعين عليهم أن يلجأوا الى مجلس الأمن ابتغاء لأمنهم. وبالنسبة لبلدان مثل بلدي، واسمحوا لي أن أستشهد بما قاله وزير خارجيتي،

> "[ف] إن الأمم المتحدة لها أهمية بالغة في حماية سيادتنا واستقلالنا وسلامة أراضينا". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٧، ص. ٧)

وختاما، فإن وفدي يود التأكيد على أنه رغما عن عدم استطاعتنا المشاركة بنشاط في مداولات الفريق العامل، فإننا نود الثناء على الرئيس ونائبي الرئيس لمثابرتهم وتفانيهم في العمل من أجل التوصل الى صيغة مقبولة من الجميع. كما نود أن نناشدهم، وأن نناشد أعضاء الفريق العامل الأكثر نشاطا، أن يلقوا بالا الى شواغل جميع الدول، بما في ذلك الدول الصغرى، بينما يواصل الفريق مناقشاته بشأن الإصلاح، وذلك بوازع من تعزيز الشرعية والقيم الديمقراطية داخل الأمم المتحدة بصفة عامة وداخل مجلس الأمن على وجه الخصوص.

السيد بوعلاي (البحرين): منذ إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، وذلك بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، فقد خطى خطوات جيدة يمكن الاسترشاد بها في تحديد المعالم الرئيسية لهذا الموضوع الهام. وأن العديد من الآراء والمقترحات قد تمت مداولتها خلال اجتماعات الفريق. كما لوحظ بأن مجلس الأمن نفسه قد شرع في اتخاذ العديد من الخطوات لتعزيز طرق عمله وتحسين اجراءاته.

إن المتتبع لملاحظات وآراء الدول خلال الفترة المنصرمة يلاحظ أن هناك شبه إجماع على ضرورة النظر في تحسين أجهزة الأمم المتحدة ومنها مجلس الأمن الذي يمثل العصب الرئيسي للمنظمة وذلك بغية زيادة وتدعيم قدرته وفعاليته وتعزيز طابعه التمثيلي ورفع مستوى كفاءته في العمل. وقد تجلت هذه الآراء في الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وصدور الإعلان التاريخي المعتمد بهذه المناسبة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ والذي جاء فيه أن الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة تتعهد بأن "تهدي القرن الحادي والعشرين أمما متحدة لها من العدة والتمويل والبناء ما يجعلها قادرة على تقديم خدمة فعالة للشعوب التي باسمها أنشئت".

وجاء في هذا الإعلان أيضا أنه "ينبغي، في جملة أمور، زيادة عضوية مجلس الأمن ومراجعة أساليب عمله مراجعة مستمرة على نحو يؤدي إلى زيادة تدعيم قدرته وفعاليته ويعزز طابعه التمثيلي ويرفع مستوى كفاءته في العمل وكذا شفافية أعماله". (A/Res/50/6)

إن هذا الإعلان يمثل رغبة المجتمع الدولي في استعراض أعمال مجلس الأمن بعد مرور خمسين عاما على إنشاء منظمتنا الدولية. لذلك يجب دراسة كافة المسائل والأحداث التي مرت بالمجتمع الدولي منذ بداية إنشاء الأمم المتحدة، ولا سيما المتغيرات الهامة التي طرأت على العلاقات الدولية والزيادة الكبيرة في عدد أعضاء الأمم المتحدة، حتى

نستطيع الولوج إلى القرن الحادي والعشرين بمفهوم جديد يواكب هذه الظروف الجديدة ويتوافق معها.

إن المتابع لأعمال الفريق العامل يلاحظ وجود اتفاق بين كافة الدول حول ضرورة توسيع عضوية مجلس لأمن نظرا للزيادة المطردة في عضوية الأمم المتحدة، التي أخذت في الارتفاع من ٥١ عضوا في عام ١٩٤٥ حتى أصبحت الآن ١٨٥ عضوا. لذلك أصبح من الضروري تحقيق مشاركة تكون أوسع نطاقا وإتاحة الفرصة لكل الدول للمشاركة في عضوية مجلس لأمن والاشتراك في مداولاته.

ومن المستحسن ألا تؤدي عملية توسيع عضوية مجلس الأمن إلى التقليل من كفاءة وفعالية أعماله، لذلك فإنه من الواجب دراسة هذا الموضوع دراسة متأنية بهدف تحقيق التوازن والكفاءة بين توسيع العضوية والفعالية في أداء العمل.

إن وفد بلادي ينظر بارتياح إلى التدابير التي سبق أن اعتمدها مجلس الأمن من أجل تحسين أساليب عمله وإجراءاته والتي شملت إطلاع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن على فحوى مناقشاته ومداولاته التي هي بلا شك من اهتمامات كافة الدول. وحبذا لو استمر المجلس في التوسع في سياسة الانفتاح هذه بتعميم برنامج عمله الشهري والإكثار من عقد الجلسات العلنية كلما كان ذلك ممكنا. وقد شهدنا مؤخرا هذا التوجه حينما خصص المجلس جلسات علنية لبعض المسائل الملحة مما أتاح لغير الأعضاء فيه الاشتراك في المناقشات. وأخيرا فإنه يمكن زيادة إصدار البيانات حتى تعم الفائدة.

وكما يتضح من التقرير المرفوع من الفريق العامل إلى الجمعية العامة، فلقد تناول الفريق العناصر الأساسية التالية:

أولا، أساليب عمل مجلس الأمن؛ وثانيا، حجم مجلس الأمن وتكوينه؛ وثالثا، عملية صنع القرار بما في ذلك حق النقض؛ ورابعا، إدخال تعديلات على الميثاق؛ وخامسا، الاستعراض الدوري لعضوية وأعمال المجلس.

ولا شك في أن هذه مسائل غاية في الأهمية والتعقيد، ولعل أبلغ دليل على ما تمخض عن بحثها هو ما ورد من اقتراحات كثيرة جاءت من الدول الأعضاء كان بعضها متشابكا إن لم نقل متناقضا. ولقد دلت المناقشات المستفيضة التي جرت خلال اجتماعات الفريق ومن خلال مشاوراته على ما يلي:

أولا، أن الموضوع كثير التشعب بسبب التفصيلات الواجب التطرق إليها وبالتالي فهو لا يقتصر على العضوية والمسائل المتصلة بها كما يبدو لأول وهلة.

ثانيا، هناك توازن حالي في عضوية المجلس التي عمل بها منذ عدة سنوات ومن الصعب تغييرها ما لم يكن البديل مرضيا لجميع الأطراف.

ثالثا، لا يمكن للفريق العامل بعضويته الحالية التصدي بفعالية لكل عناصر الموضوع التي بحثها ما لم يستعن بلجان فرعية تتفرغ لدراسة كل عنصر على حدة.

هذا وبالقياس إلى تجربة الفريق العامل حتى الآن يتضح أن أهم ما يحتاجه هو عامل الوقت مقرونا بثقة الدول الأعضاء بعمله. كما يجب عليهم التحلي بالصبر لأن هذا الموضوع ليس من السهل معالجته في مدة قصيرة. لذا فنحن نؤيد التجديد للفريق العامل حتى الدورة القادمة، وذلك حسب ما جاء في مشروع القرار الملحق بتقريره المرفوع إلى الدورة الحالية للجمعية العامة.

إن دولة البحرين إيمانا منها بأهمية الدور الهام لمجلس لأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، ومن منطلق إيمانها بأهمية إعطاء الفرصة لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإنها قد رشحت نفسها لعضوية مجلس الأمن للعامين ١٩٩٨-١٩٩٩، آملة أن تساهم في تنفيذ مفاهيم ومبادئ الأمم المتحدة، وتأمل من المجتمع الدولي دعم هذا الترشيح وتأييده.

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في هذه الدورة الثالثة على التوالي تبحث

الجمعية العامة في بند جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة". وقد أسفر العمل منذ الدورة الماضية، وخاصة المشاورات فيما بين الدورتين التي دارت بتوجيهات السيد ديوغو فريتاس دو امارال رئيس الجمعية العامة في الدورة الخمسين، والمشاركة الحاسمة من نائبي الرئيس، السفير برايتنشتاين ممثل فنلندا والسفير جاياناما ممثل تايلند، عن توضيحات هامة لمسائل مثل خطوط التقارب القائمة والاختلافات الرئيسية التي لا تزال باقية، على نحو ما ورد في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بهذا الموضوع.

إن تقرير الفريق العامل الذي أجريت مفاوضات دقيقة بشأنه والذي أمعن النظر فيه قد لا يعكس الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا المضمار الحيوي طوال العام؛ ولكنه يوفر بالتأكيد أساسا مفيدا للمشاورات والمفاوضات في المستقبل، التي نلتزم بها جميعا، لأن الصورة أصبحت واضحة أمامنا لما تقبله الدول الأعضاء وما لا تقبله.

ولقد تتبع وفدي عن كثب مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن وقدم مساهمته في ذلك العمل.

ومنذ بداية هذه الممارسة، تفحصنا هذه المسألة الحيوية بالنسبة لعضوية الأمم المتحدة سواء من منظور التمثيل العادل وتوسيع العضوية في مجلس الأمن، ومن منظور وضع تدابير وإجراءات ضرورية لأساليب عمله في الإطار القائم لميثاق الأمم المتحدة. وتقوم علاقة متبادلة بين هذا المسعى وعملية إصلاح الأمم المتحدة بكاملها وتكييفها مع التحديات الراهنة، والأهم، مع تحديات المستقبل.

ومنذ بداية عملنا بشأن هذه المسألة، قدم بلدي مجموعة من التعقيبات والاقتراحات في رده الرسمي، وفقا للقرار ٦٢/٤٧.

وفي الوقت نفسه، فإن عملية المشاورات التي حددت مجموعة أساسية من الأفكار، جعلتنا أكثر وعيا بتعقد عملية إيجاد حل يكون عادلا وعمليا على حد سواء وبالمصالح الخاصة المتعلقة بهذه العملية، ومن ثم، بالصعوبات المقترنة به. وأما بالنسبة للنتائج التي تحققت حتى الآن، فإن من المؤكد والإيجابي على نحو خاص أن الجهود الهامة المتمثلة في التدابير والإجراءات داخل الإطار القائم لميثاق الأمم المتحدة وقواعد النظام الداخلي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد بدئ بها وهي جارية حاليا. وهي تتعلق بتحسين عمل المجلس من حيث الشفافية، وزيادة الانفتاح على جميع الأعضاء، وعلاقته وتفاعله مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة ومع عمليات حفظ السلم. ولقد سبق لمجلس الأمن أن اتخذ مبادرات وطبق بعض الأفكار والتدابير الناتجة عن عملية المشاورات الواسعة المتصلة بما يسمى بالمجموعة الثانية من المسائل. وهكذا، فقد بدء بعملية تفاعل حقيقي في هذا المجال، وما زالت جارية حاليا. واتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعض المبادرات الإيجابية، التي لقيت ترحيبا فيما بعد من الفريق العامل المفتوح العضوية.

وتدلل مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن على أنها أكثر تعقدا بكثير. وأما بالنسبة للطرق والوسائل لتحقيق الحاجة إلى تمثيل أوسع وأكثر عدلا لعضوية مجلس الأمن، فإن رومانيا أشارت في بداية هذه الممارسة إلى أن أي تغيير في تكوين المجلس يجب أن يوفر بالضرورة أكثر الظروف ملاءمة لأن يضطلع المجلس بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بينما يحافظ بل يزيد من كفاءته. وبهذه المناسبة، فإن الحكومة الرومانية أيدت زيادة معتدلة في تكوين مجلس الأمن. وإننا نشجع الجهود الهادفة للتوصل إلى اتفاق ونؤيد زيادة عضوية المجلس إلى ما مجموعه ٢٥.

وفيما يتعلق بمعايير الأهلية للعضوية في مجلس الأمن، فإننا نرى عموما أن أحكام المادة ٢٣، الفقرة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، أي الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي العادل ما زالت صالحة. فالأولى تبرر الأهمية التي تعطى في مناقشات الفريق العامل للإسهام المحدد لكل دولة في عمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلم والأنشطة ذات الصلة. ولا يرى وفد بلدنا أن هناك ضرورة لعقد مناقشة خاصة تناقش بالتفصيل أحكام الميثاق فيما يتعلق بالمعايير المتعددة وتصنيفها المحتمل لتقييم قدرة كل دولة عضو على ممارسة ولايتها بوصفها عضوا في مجلس الأمن.

ولهذه الأسباب، فإننا لا نزال نعتقد بأن ألمانيا واليابان يمكن أن تعتبرا مرشحين شرعيين لفئة العضوية الدائمة في المجلس.

وفي الوقت نفسه، وانطلاقا من روح التمثيل العادل، فإن إمكانية العضوية الدائمة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام البلدان الواقعة في المناطق النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وفيما يتعلق بالمقترحات المقدمة بالنسبة لفئة العضوية غير الدائمة، فإننا نرى أن المبادرة الإيطالية تجسد المصالح والشواغل الحقيقية والمشروعة، وتقترح نهجا مرنا يستحق الدراسة. ونرى أيضا أنه في مجال تقييم توزيع المقاعد الجديدة للأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن، فإن التمثيل المتوازن لجميع المجموعات الإقليمية في الجمعية العامة ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار. وتؤكد رومانيا من جديد على الحاجة المشروعة لضمان مقعد إضافي واحد على الأقل لمجموعة دول أوروبا الشرقية، التي زاد عدد أعضائها عن الضعف، في السنوات القليلة الماضية.

ولمسؤوليتنا عن كفالة قيام مجلس أمن أكثر تمثيلا وأقوى في المستقبل أهمية خاصة بالنسبة لعملية إصلاح الأمم المتحدة ككل. ولهذا يرى وفد بلدي أنه ينبغي أن يسود عملنا إحساس بالعجالة. وعلينا أن نحرز تقدما ملموسا وعمليا بدرجة أكبر بشأن هذه المسألة الحاسمة في المستقبل القريب.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا على روح الانفتاح والتعاون الكامل لدى وفد بلدي في الجهود المبذولة لتحقيق النتائج المرتقبة.

السيد مكسيموف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم وفد جمهورية بلغاريا، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لحقيقة أن الرئيس سيدير مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، وإننا نتشاطر توقعات المتكلمين السابقين بأنه تحت توجيهه القدير وبمساعدة نائبي الرئيس، السفير برايتنشتاين ممثل فنلندا، والسفير جاياناما ممثل تايلند، فإن الفريق العامل سيحقق نتائج ملموسة في ١٩٩٧.

وتتشاطر بلغاريا الرأي بأن المناقشة الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية لها أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة. ونحن نواصل تقديم دعمنا وإسهامنا في هذه الممارسة الهامة. ونعتقد اعتقادا قويا أنه، انطلاقا من روح التعاون، سيكون بالإمكان التوصل إلى حلول بتوافق الآراء، تمكن مجلس الأمن من الوفاء بتحديات الأزمنة الحديثة بطريقة فعالة جدا.

وإن الزيادة في عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تستهدف تعزيز قدراته في الاضطلاع بواجبه في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وإننا نؤيد السعي للتوصل إلى توازن مناسب بين ضرورة زيادة عضوية المجلس بسبب تزايد الأعضاء في الأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية والحاجة إلى ضمان فعالية وكفاءة عمله. وفي هذه العملية، فإن من الأساسي ضمان زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين بطريقة تحافظ على كل من النسبة بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين والتناسب التمثيلي العريض بين المجموعات الإقليمية. وفي هذا السياق، فإننا ندرس بدقة جميع المقترحات، بما فيها المقترح الذي قدمته إيطاليا والذي يستهدف تغيير مبادئ التناوب على المقاعد غير الدائمة؛ وحق النقض؛ وما يسمى بالدول العدوة، وهو ما نجم عن الحرب العالمية الثانية، وكذلك الأفكار الأخرى التي يمكن أن تشكل أساسا للتوصل إلى توافق في الآراء.

ومن الناحية العملية، ينبغي لهذا أن يكفل للدول التي تتمتع بوزن كبير في الساحة السياسية

والاقتصادية الدولية، مثل ألمانيا واليابان، بالإضافة إلى البلدان المؤثرة من الناحيتين الإقليمية والعالمية، أن تضطلع بمسؤولية المركز الدائم في مجلس الأمن. وينبغي تخصيص مقعد إضافي غير دائم لمجموعة دول أوروبا الشرقية ومن المناسب التذكير مرة أخرى بأن هذه المجموعة الإقليمية قد زاد عدد أعضائها أكثر من الضعف منذ آخر توسيع للمجلس في ١٩٦٥، في حين أن العدد الإجمالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد زاد بنسبة ٥ في المائة على مدار الفترة نفسها.

ونقدر أيما تقدير الخطوات التي يتخذها مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله والتي تهدف إلى زيادة الشفافية وإلى زيادة اشتراك الدول غير الأعضاء في عمل المجلس. وينبغي الإبقاء على معدل سرعة النشاط هذا أيضا باستنباط آليات للنظر في مواقف الدول المعنية بالمسألة ومواقف البلدان المجاورة، وذلك في مرحلة مبكرة من عملية صنع القرار. وينبغي أيضا النظر في المساهمات التي من المحتمل أن تقدمها المنظمات والآليات الإقليمية للتوصل إلى أي تسوية مناسبة.

ولا غنى عن المشاورات عندما يناقش المجلس فرض جزاءات اقتصادية. وهناك رأي يبدو أنه يحظى بتأييد واسع ومفاده أن زيادة الشفافية في عمل لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن ينبغي أن تواصل أيضا.

وفي الختام، أود أن أطمئن الجمعية العامة بأن بلدي ملتزم التزاما صادقا بالمساهمة بصورة فعالة في العملية المهمة المتمثلة في إعادة تشكيل المنظمة العالمية حتى تكون أكثر قدرة على مواجهة تحديات عصرنا. ولا شك في أن إصلاح مجلس الأمن عنصر رئيسي في هذا الجهد المشترك.

السيد نغو كوانغ شوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذ تأتي الدورة الحادية والخمسون للجمعية العامة بعد الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة مباشرة، من الطبيعي التشديد على بذل الجهود من أجل إجراء الإصلاح بخطوات أسرع. ولذلك فإن هذه الدورة بالغة الأهمية وسيتعين علينا أن نعمل بكد لتحقيق الأهداف التي وضعناها في جهودنا من أجل الإصلاح لئلا نضيع الزخم القيّم الذي اكتسبه ذلك الحدث. ومما يشجعنا حقا تصميم رئيس الجمعية على المضي قُدما بعملية الإصلاح. وأود أيضا أن أعرب عن عظيم تقدير وفدي لنائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، السفيرين أسدا جاياناما، ممثل تايلند وفيلهلم برايتنشتاين، ممثل فنلندا على جهودهما الكبيرة في المساهمة في المضي قُدما بالمهام الموكولة إلينا.

إن الأمم المتحدة، بغية أن تضطلع بدورها ووظيفتها على نحو يفي بالغرض لا بد لها من إجراء إصلاحات جذرية لتحسين قيمها التمثيلية وإضفاء طابع الديمقراطية عليها وجعل إجراءات عملها شفافة. إن مفتاح إضفاء طابع الديمقراطية على المنظومة بأسرها يكمن في إصلاح مجلس الأمن وفي تعزيز سلطة الجمعية العامة. وهذه مهمة في منتهى التعقيد والصعوبة وتتطلب توخي أكبر قدر من الحذر والمثابرة.

وثمة حاجة إلى إعادة حيوية الجمعية العامة ليتسنى لها التمتع بأكبر قدر من السلطة في المنظومة. فهذه الهيئة حقا هيئة ذات طابع تمثيلي أقوى من بين جميع هيئات الأمم المتحدة. ولا يمكننا إقامة أمم متحدة ديمقراطية إلا إذا كان بوسع المنظمة أن تعمل بوصفها أقوى هيئة، مُعطية توجيها للهيئات الأخرى في المنظومة - بما في ذلك مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومختلف صناديق وبرامج الأمم المتحدة. ومن شأن هذ الإنجاز أن يمكننا من تقليص إساءة السلطة الحالية من جانب أقلية من البلدان وأن يعزز احترام أهم مبدأ أساسي في ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو مبدأ المساواة في السيادة.

وجعلت التغييرات الواسعة في الساحة السياسية الدولية طوال السنين القليلة الماضية إصلاح هيئات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصورة خاصة ضرورة حتمية. وإن توسيع عضوية مجلس الأمن مطلب عاجل، وتتناقض عضوية مجلس الأمن حاليا مع الزيادة في العضوية العامة في الأمم المتحدة ومع الحقائق الواقعة الجغرافية - الاقتصادية والجغرافية - السياسية القائلة بأن مشروعية قرارات المجلس في خطر. ويعتمد مجلس الأمن في فعاليته على التزام البلدان الأعضاء

ومساهمتها، لذا من الأساسي القيام بعملية صنع قرار مشتركة صادقة إذا ما أريد الحفاظ على مشروعيته المعنوية.

ونتشاطر وجهة النظر التي أعربت عنها مختلف الوفود ومفادها أن مهمة إصلاح مجلس الأمن هي من أهم وأصعب البنود في برنامجنا الإصلاحي الشامل. وعلى الرغم من أن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يمكنها أن تتفق على الحاجة التي لا خلاف عليها لتجديد أساليب عمل المجلس وهيكله، بما في ذلك التوسيع المعقول في عضويته، لا يزال من الصعب جدا على البلدان الأعضاء الاتفاق على السبل الآيلة إلى تحقيق هذه التطلعات. ونخشى أن تحتاج هذه المهمة إلى قدر أكبر بكثير من الوقت والجهد مما توقعه معظمنا. ولكن لا يمكن تأجيل المهمة إذا أريد للأمم المتحدة أن تـُحول إلى أداة ديمقراطية حقة في خدمة جميع البلدان الأعضاء.

ونوافق على أن هناك بعض الاختلافات في الرأي فيما بين البلدان الأعضاء ولا سيما فيما يتعلق بكيفية توسيع مجلس الأمن. غير أننا نعتقد أن أي إضافة معتدلة إلى المقاعد الدائمة وغير الدائمة على حد سواء في المجلس من شأنها أن تحظى بقدر أكبر من التأييد من لدن الأغلبية الكبرى من البلدان الأعضاء. وقد شددنا دائما على الحاجة إلى منح مقاعد إضافية إلى البلدان النامية لمعالجة الاختلال الحالي في التمثيل في المجلس. ولا بد لإصلاح مجلس الأمن أن يلبي المصالح والشواغل الحقيقية للبلدان النامية التي تشكل الأغلبية الساحقة من البلدان الأعضاء في المنظمة.

ونرى أنه ينبغي أن تكون المعايير لانضمام أعضاء دائمين جدد التمثيل الجغرافي العادل والقوة السياسية والاقتصادية والالتزام والقدرة على المساهمة في مقاصد الأمم المتحدة - وبالتحديد تعزيز السلام والأمن والتنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي. والاعتبار الأهم هو وجوب القيام بالإصلاح على أساس المبادئ المتفق عليها، ولا سيما مبدأ توافق الآراء ليعكس أكبر درجة من التطلعات والتوقعات المشتركة للأغلبية الكبرى من الدول الأعضاء والمصالح والشواغل لجميع المناطق الجغرافية.

وتم التقدم باقتراحات مختلفة، بما فيها الاقتراحات التي قدمتها تونس وبلدان أفريقية أخرى وبليز والنرويج وإيطاليا وماليزيا وبلدان أخرى عديدة. ويعتقد وفدنا أن هذه الاقتراحات جديرة بالنظر الجاد والدراسة من جانب البلدان الأعضاء. ويمكن التوصل إلى توافق آراء حقيقي بتصميمنا على البناء على أساس هذه الفرضيات. وتتطلب المفاوضات من جميع الأطراف المعنية دائما التصميم والمرونة والروح التوفيقية واحترام المصالح والشواغل الحقيقية. ولا بد من زيادة تعزيز عمل الفريق العامل المعني بهذا الموضوع.

إن وفدنا لعلى ثقة بأن الأمم المتحدة ستكون قادرة على التوصل إلى حل مناسب لهذه المسألة المقبولة لدى جميع البلدان والشعوب. ويتعين علينا الإسراع بجهودنا تحقيقا لهذه الغاية، ولكن لا ينبغي فرض موعد نهائي على نحو متسرع.

ومرة أخرى، نود أن نعرب عن تأييدنا لورقة العمل المقدمة من جانب حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بحق النقض وإضفاء طابع الديمقراطية على إجراءات مجلس الأمن فيما يتعلق بصنع القرار.

وفي الختام، أود أن أكرر مرة أخرى أنه منذ الاستعراض الأخير لتشكيل عضوية مجلس الأمن قبل ما يزيد على ربع قرن، أصبح توسيع المجلس متأخرا عن موعده منذ فترة طويلة. ولهذا يجب أن نبذل كل جهد لتحويل ذلك الجهاز إلى أداة ديمقراطية حقا يمكن أن تمثل عضوية الأمم المتحدة بشكل عام. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل استبدال العبارات البلاغية الطنانة. ومستقبل الأمم المتحدة ذاتها في كفة الميزان إذا لم نتمكن من تجاوز الطريق المسدود بشأن هذه المسألة الحيوية.

الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد ممثل فييت نام. وقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند في هذه الجلسة، على أنه سوف

نستمع إلى بقية المتكلمين يوم الجمعة، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في الجلسة الصباحية.

وقد طلب أحد الممثلين ممارسة حق الرد.

وأود هنا أن أشير إلى المقرر الخاص بالجمعية العامة ٤٠١/٣٤ الذي يحدد مدة الكلمة لطالب الرد بعشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية وأن تدلي الوفود بكلماتها من مقاعدها. الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد فيرارين (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق ببيان الممثل الدائم للمملكة المتحدة عصر اليوم، والذي أشار فيه إلى نقطة في بيان سفير بلدي بالأمس، فيما يتصل بجدول الأنصبة المقررة، أود أن أشير إلى ما يلي. لقد تكلم الممثل الدائم لإيطاليا في بيانه بالأمس عن:

"ظهور مجموعة بلدان ذات قدرات اقتصادية وسياسية كبيرة، ومن بينها إيطاليا، التي ستصبح بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ خامس أكبر المساهمين في ميزانية الأمم المتحدة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٤٤، ص ١١)

وتستند هذه النقطة التي ذكرها الممثل الدائم لإيطاليا إلى وثيقة الأمم المتحدة WGFS/19 الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، التي تقدم أرقاما مقدرة لجدول الأنصبة المقررة بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

السيد ماتلي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود فقط أن أسجل أنني أعتقد أن الوثيقة قيد النظر تشير إلى اقتراحات الاتحاد الأوروبي بشأن إصلاح جدول الأنصبة المقررة، وهذا هدف قيّم في حد ذاته. وأعتقد أننا، كما ذكر ممثل بلدي الدائم سابقا، كنا نشير إلى كل من جدول الأنصبة المقررة في الميزانية العادية وجدول ميزانية حفظ السلام. وبموجب جدول الأنصبة ذلك، ستظل المملكة المتحدة، حتى بموجب مقترحات الاتحاد الأوروبي، خامس أكبر بلد مساهم في الأمم المتحدة، ونحن نفخر بذلك.

يشغل نائب الرئيس السيد تورنكوست (جزر البهاما) مقعد الرئاسة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن بعض الإضافات إلى برنامج عمل الجمعية العامة الذي يبدو في الوثيقة A/INF/51/Rev.1/Add.1.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية ستنظر صباح يوم الثلاثاء، الموافق ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، في البند ٥٦ من جدول الأعمال، المعنون "الحالة في البوسنة والهرسك"، باعتباره البند الثاني. وستنظر الجمعية صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في البند ٤٢ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية"، باعتباره البند الرابع. وستنظر الجمعية صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، في البند ٤١ من جدول الأعمال، المعنون، دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة". وقائمة المتكلمين بشأن هذه البنود مفتوحة الآن.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥